الترخص في اللبس عند النحويين

إعـداد

دكتور/ هاني محمد عبد الرازق القزاز

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالمنصورة- جامعة الأزهر -مصر

١٤٤٥ هـ- ٢٠٢٤م

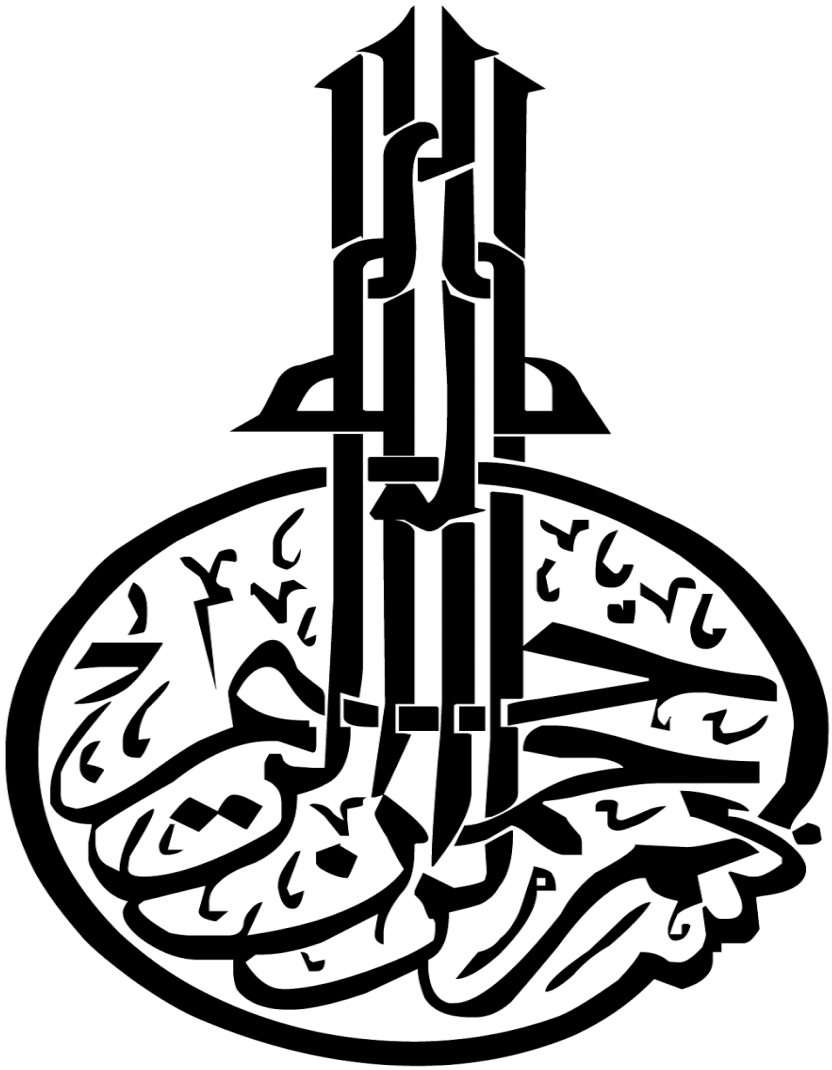

الترخص في اللبس عند النحويين

هاني محمد عبد الرازق القزاز
قسم: اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة – جامعة الأزهر – مصر.
البريد الإلكتروني:
hanyalkazaz@gmail.com

الملخص:

يحرص الفكر النحوي في سعيه لوضع نظرية لغوية متكاملة علىٰ تحقيق الفائدة ، محاطة بالنظر إلىٰ ما يلبس وما لا يلبس ، حتىٰ أنهم كثيراً ما يطردون القاعدة فيما لا يلبس حملاً علىٰ ما يلبس سواء أكان قليلاً أم كثيراً.ولكنا مع هذا قد نجد اللبس حاصلاً والبيان متأخراً ، بل نجد من النحويين من لا يبالي باللبس عند تعارضه مع أي من مقاصد اللغة ، فيترخص فيه ، معتمداً علىٰ وجود الإجمال والاشتراك في اللغة، جاعلاً الإلباس صورة من صور الإجمال.ولذا جاء هذا البحث عن الترخص في اللبس.

تناول البحث ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول: بين الفرار من اللبس والترخص فيه، المحور الثاني: بين المجمل والمشترك والملبس، المحور الثالث: مواضع الترخص في اللبس ، وهي عشر مواضع، ثم نتائج البحث وقائمة المراجع، الهدف من هذا البحث : بحث مواضع الترخص في اللبس، وموقف النحويين منها،مع بيان العلاقات المتداخلة بين الإجمال والاشتراك والإلباس.، المنهج: اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج: اتضح من خلال هذه الدراسة أن يجري الخلط أحيانًا بين الاشتراك والأجمال والإلباس ، وأن كثيراً مما قيل فيه بوقوع اللبس هو من باب الإجمال ، وأن الأصل هو الفرار من اللبس ،وأن النحويين يترخصون في اللبس إذا كان عارضًا ، أو قليلاً ، أو لهجة ، وأنه يجري في الأعلام أكثر

من غيرها ، وفي التصريف أكثر من التركيب ،وأنه في التركيب يجري في الفضلات لا في العمد ، وأن الفرار من اللبس علة استحسانية وليست مطردة ،وأن إقامة القياس أقوىٰ من الفرار من اللبس، وأن الفرار من اللبس واجب إذا لم يتعارض مع علة أقوىٰ منه ، كعلة التخفيف ، أو الحمل علىٰ الأكثر.

الكلمات المفتاحية: الترخص، الفرار، اللبس، الإجمال، الاشتراك، الفضلات، العمد، القياس.

Licensing in confusion among grammarians

Hani Mohamed Abdel Razek Al-Qazzaz
Department: Linguistics – Faculty of Islamic and rabic Studies for Girls in Mansoura – Al-Azhar University – Egypt
Email: hanyalkazaz@gmail.com

Abstract:

Keen grammatical thought in his quest to develop an integrated linguistic theory to achieve interest, surrounded by looking at what is worn and what is not worn, so that they often expel the rule of what is not worn load on what is worn, whether a little or a lot. Language, making dress a form of totality, and so came this search for licensing in dress.

The research dealt with three main axes, the first axis: between fleeing from confusion and licensing it, the second axis: between the total, the common and the clothing, the third axis: the places of licensing in confusion, which are ten places, then the results of the research and the list of references, the goal of this research: Research the places of licensing in confusion, and the position of grammarians thereof, with an indication of the interrelationships between totality, subscription and dress., Methodology: In this research, I followed the descriptive analytical approach, and the most important results: It became clear through this study that being confused sometimes between the subscription and the beauty and dress, and that much of what was said in the occurrence of confusion is a matter of totality, and that the origin is to flee from confusion, and that grammarians are licensed in confusion if it is casual, or a little, or dialect, and that it is being in the flags more than others, and in the discharge more than the installation, and that in the installation being in the waste not in the intentional, and that fleeing from confusion bug It is desirable and not steady, and that the establishment of measurement is stronger than fleeing from confusion, and

that fleeing from confusion is obligatory if it does not conflict with a stronger bug than it, such as the cause of mitigation, or pregnancy at most.

***Keywords**: license, escape, confusion, totality, participation, waste, intentionality, measurement.*

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه، ومن والاه، ثم، أما بعد...

فإن مما لا شك فيه أن المقصد الأعلىٰ للغة هو البيان، وتحقيق الفهم والإفهام.

ومن منطلقات الفكر النحوي في سعيه لوضع نظرية لغوية متكاملة تحقيق هذه الغاية الكبرىٰ بوضع ما يحصن الكلام من اللبس والإلباس. واضعـًا نصب عينيه عند إقامة القاعدة تحقيق الفائدة، محاطة بالنظر إلىٰ ما يلبس وما لا يلبس، حتىٰ أنهم كثيراً ما يطردون القاعدة فيما لا يلبس حملاً علىٰ ما يلبس سواء أكان قليلاً أم كثيراً.

ولكنا مع هذا قد نجد اللبس حاصلاً والبيان متأخراً، بل نجد من النحويين من لا يبالي باللبس عند تعارضه مع أي من مقاصد اللغة، فيترخص فيه، معتمداً علىٰ وجود الإجمال والاشتراك في اللغة، جاعلاً الإلباس صورة من صور الإجمال.

ولذا جاء هذا البحث عن الترخص في اللبس.

أسئلة البحث

يأتي هذا البحث في إطار السعي للبحث عن مواطن الالتقاء والافتراق بين الإجمال والاشتراك واللبس، متسائلاً عن المواضع التي يترخص في اللبس فيها، ويتساءل عن حجية التعليل بالفرار من اللبس، وهل هي علة مجوزة أو موجبة ؟ وهل يشترط فيها الاطراد؟ وهل الترخص في اللبس مشروط بوجود القرينة المانعة، أو لا؟وهل يترخص في البنية أكثر أو في التراكيب ؟ وهل يترخص في العمد كما في الفضلات، أو هل هناك فرق بينهما؟

هدف البحث

الإجابة عن الأسئلة السابقة.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لا أعلم بحثا تناول هذا الجانب من قبل، علىٰ كثرة ما فتشت.

نعم هناك أبحاث عديدة كلها تناولت الفرار من اللبس ووسائل الوصول إليه، لكن لم يتعرض أحد – فيما أعلم– إلىٰ موضوع الترخص في اللبس.

خطة البحث.

تناول البحث ثلاثة محاور رئيسة

المحور الأول: بين الفرار من اللبس والترخص فيه

المحور الثاني: بين المجمل والمشترك والملبس

المحور الثالث: مواضع الترخص في اللبس، وهي عشرة مواضع

ثم نتائج البحث وقائمة المراجع

والله أسأل الصواب والإخلاص ؛إنه بكل جميل كفيل

الباحث

المحور الأول: بين الفرار من اللبس والترخص فيه

المبدأ الأساس في اللغة هو حصول الفائدة، كما يقول ابن السراج: "أصل الكلام موضوع للفائدة" (١)

وقال ابن الدهان، فيما نقله عنه الرضي واستحسنه: "الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم" (٢).

وتحصل الفائدة من طرفي العملية الكلامية فهمًا وإفهامًا، كما يقول الجاحظ: "يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتىٰ السامع من سوء إفهام الناطق... ولا يؤتىٰ الناطق من سوء فهم السامع" (٣).

ولعل اللغة العربية أكثر اللغات حرصًا علىٰ هذه المسألة، فمن المبادئ الرئيسة فيها أنه "ليس إدخالُ الإلباسِ في الكلام من الحِكْمة والصوابِ وواضعُ اللغة – عز وجل – حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني" (٤)، فقد " استقر منهم مراعاة اللبس ومجانبته" (٥)، ولايصح منهم قصد البيان ثم الوقوع في اللبس، فهذا نقض للغرض، "وهما مجتنبان" (٦).

وهذا يظهر في العربية علىٰ مستوياتها التركيبية والبنيوية، فعلىٰ مستوىٰ التركيب حصنوا العلاقة بين أجزاء الجملة بالإعراب الذي هو الإيضاح والبيان، حتىٰ أنهم طردوا الإعراب فيما لا يلبس من الكلام، وذلك كرفع الفاعل من الفعل اللازم؛ إذ لا يوجد معه مفعول ظاهر يمكن أن يلتبس به، وكذلك كل ما جر بالحرف والإضافة، فإنه لا يتغير المعنىٰ لو دخله الرفع أو النصب، وأيضًا كل ما عمل فيه أداة؛ إذ وجود الأداة دليل علىٰ المعنىٰ المراد منها، حتىٰ لو اختلت حركة الإعراب معها، وذلك مثل

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٦٦).
(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٢٣١).
(٣) البيان والتبيين ١/ ٩٠.، و راجع: سر الفصاحة ص: (٦١).
(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٣٠٣).
(٥) المقاصد الشافية (٥ / ٤٥٦).
(٦) السابق (٦/ ٤٥٣).

(لم) التي تدل علىٰ قلب معنىٰ المضارع إلىٰ الماضي مع النفي، وهذا المعنىٰ باقٍ، حتىٰ لو تحرك المضارع بعدها بفتحة أو بضمة، ولكن العرب لم تفعل ذلك وطردت ما لا يلبس في الكلام علىٰ حال واحد من الإعراب، مراعاة لما يلبس. وهذا يعني أن الأهم هو الفرار من اللبس.

هذا علىٰ مستوىٰ التراكيب، ولا يختلف الحال كثيراً علىٰ مستوىٰ الأبنية، فالحقيقة أن كثيراً من الأبنية في العربية تقوم هي الأخرىٰ بوظيفة الإعراب بمعنىٰ الإيضاح والبيان، لا بالحركة الإعرابية، وذلك مثل أبنية الأفعال التي تدل علىٰ ثلاثة أزمنة،لكل زمن منها طريقة بناء يختلف عن غيره، ومثل أسماء الفاعلين التي تدل علىٰ الحدث وصاحبه ببناء واحد، وأبنية المفعولين التي تدل علىٰ الحدث وصاحبه، ومن وقع عليه ببناء واحد أيضـًا، وكذلك أبنية التي التصغير التي تدل ببناء واحد علىٰ الصفة والموصوف، فكلمة مثل (رجيل) صيغة تدل علىٰ رجل صغير أو حقير، وكذلك النسب يدل ببناء واحد علىٰ جملة تركيبية، فكلمة مثل (مكي) تدل علىٰ منسوب إلىٰ مكة، وكثير من الأبنية العربية يلحظ فيها هذا.

ثم إنه لا يكتفىٰ بهذا، بل تحاط أكثر الأبنية العربية بما يحفظها من اللبس، ثم تدخل بعدها في بناء تركيبي، فيدخلها الإعراب؛ ليدفع عنها اللبس علىٰ مستوىٰ التركيب، بعد أن منع منها اللبس علىٰ مستوىٰ الأبنية.

ولكن هذا لا يعني أن العربية لا يدخلها اللبس في جميع أحوالها، بل اللبس أمر وارد، لكن العربية تعمل علىٰ تجنبه كما يقول ابن مالك: "وإن بشكل خيف لبس يجتنب" (١) فـ "اللبس محذور" (٢) والوجه أبداً أن يترك اللبس إذا وجد الاستغناء عنه ": (٣): وأن يقر الشيء في موضعه ليزول اللبس" (٤).

---

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٢٦).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

(٣) المقتصد في شرح التكملة (١/ ٣٩٨).

(٤) المقتضب ٣/ ١١٨.

والقاعدة الحاكمة "أن البيان ورفْعَ اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل علىٰ الأكثر هو المتعيّن، ويبقىٰ ما عدا ذلك موقوفًا علىٰ محلّه لا يُقاسُ عليه" (١). وأن اللبس "مما لا يضر؛ لأن المعنىٰ لم يتغير"(٢).

فإذا ما وقع في كلامهم أمور ملبسة "اتُّكِل في بيانها علىٰ القرائن أو البيان عند الحاجة إليه (٣)، وإذا جاز الإلباس، فإنما يجوز" لما يصحبه من البيان ". فهم يصلون إلىٰ إبانة أغراضهم، كما يقول ابن جني (٤) بما يصحبونه الكلام مما تقدم قبله أو تأخر بعده، وبما تدل عليه الحال (٥)، ويتكلون علىٰ علم المخاطب أو الشهرة في نفي اللبس (٦).

وقد اتفق علىٰ أن اللبس مغتفر إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية، فهل يترخص في لبس لا قرينة معه؟

يذهب بعض النحويين إلىٰ أن اللبس مغتفر، وأن الفرار من اللبس ليس الأهم، بل يمكن الوقوع في اللبس لأدنىٰ سبب، دون العمل علىٰ الفرار منه، وهؤلاء يحتجون بأن اللغة يوجد فيها الإجمال والاشتراك، وهما لا يختلفان عن الإلباس.

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٦٨).

(٢) حاشية يس علىٰ القطر، ص: ١٩٩.

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٢/ ٦٧، ٦٨).

(٤) شرح كتاب سيبويه للرماني (٣/ ١٣٢١).

(٥) المقاصد الشافية (٣/ ٢٥).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٥).

المحور الثاني: بين الإجمال والاشتراك والإلباس

الإجمال

ذهب بعض النحويين إلىٰ أن اللبس في اللغة يترخص فيه عامة، اعتماداً علىٰ وجود الإجمال والمشترك، ومن أبرز هؤلاء ابن الحاج الذي بالغ في الترخص في اللبس، وزعم أن التعليل بالفرار من اللبس من أوهام النحويين المتأخرين، وأن سيبويه لم يعول علىٰ هذه العلة، ولم توجد في كتابه(١)وقد جعل ابن الحاج ما ظاهره الإلباس من باب الإجمال، وأن الإجمال من مقاصد العقلاء (٢) وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق" عند الأصوليين، وموجود في اللغة عن طريق المشترك اللفظي (٣).

وقد ذكر ذلك من الأصوليين ابن الطوفي، قال: "علىٰ أن اللبس ليس بأشد محذوراً من الإجمال، والإجمال في القرآن واللغة كثير، والاعتماد فيه علىٰ بيان المبين، وقد حصل اللبس في اللغة كالأسماء المشتركة نحو:البين، والجون، والقرء. والاعتماد علىٰ قرائن الكلام وما يقتضيه سياقه" (٤).

ولذا نجد ابن الحاج يخالف بهذا أكثر النحويين (٥).

فيجيز أن يتقدم المفعول علىٰ الفاعل المقصورين، مع بقاء إعرابه مفعولاً، مثل: (ضرب موسىٰ عيسىٰ) (٦) محتجًا بأن "العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٣)، والتصريح (١/ ٤١٢).

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: التصريح (١/ ٤١٢، ٤١٣)

(٤) الصعقة الغضبية (ص: ٤٢١).

(٥) انظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٤٥)، وراجع: تعليق الفرائد (٤/ ٢٧٠).

(٦) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٤).

في التبيين. (١)"، وأن "القرآن وكلام العرب قد يأتي علىٰ الإبهام وعدم البيان لمقاصدِ معروفة في علم البيان" (٢)

فالبيان قصد، والإلباس قصد، وكلاهما راجع إلىٰ غرض المتكلم، كما يقول ابن جني، فإن: "أراد الإلغاز وحَذف جانب البيان لم يوجب علىٰ نفسه ذكر التمييز. وهذا، إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام. فاعرفه" (٣).

كما احتج ابن الحاج بإجماع النحويين -كما نقل ذلك الزجاج (٤) -علىٰ أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ (٥) كون "تلك" اسمها، أي: اسم "زال"، و "دعواهم" الخبر، وبالعكس..

والحق أن الأصل في اللغة هو البيان، وأن اللبس يطرأ عليها، وهو علىٰ أحوال، فهو إما أن يكون مقصوداً، وفي رأيي أن هذا ليس من باب اللبس، بل هو إجمال، والفرق بينهما ـ كما ـ أرىٰ أن اللبس يحدث معه خلل في النسب التركيبية، ويغير الأحكام النحوية، بينما الإجمال يترك الأحكام النحوية، دون حكم، وقد أشار الصبان إلىٰ نحو هذا، حين فرق بين الإجمال والإلباس، بأن الشيء قد يكون من باب "الإجمال لا الإلباس؛ لاحتمال المعاني حينئذٍ علىٰ السواء من غير تبادر خلاف المراد، وقد قالوا: الإجمال من مقاصد البلغاء" (٦).

---

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٩٩.، وراجع: التصريح (١/ ٤١٢، ٤١٣).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ١٠٢)

(٣) الخصائص (٢/ ٣٧٨).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٣/ ٣٨٦).

(٥) الأنبياء: ١٥.

(٦) حاشية الصبان (١/ ٩٠).

وعلىٰ هذا الفهم يظهر أن كثيراً مما يحتج به علىٰ وجود اللبس في العربية هو في الحقيقة من باب الإجمال.

أما ما أجازه ابن الحاج من مثل تقديم المفعول به علىٰ الفاعل دون قرينة، نحو: (ضرب موسىٰ عيسىٰ)، فهذا لبس لا إجمال، لما فيه كذب يتنافىٰ مع البيان، بل إن ابن الطراوة أجاز التخلص من العلامة الإعرابية، بشرط أمن اللبس، أما إذا ألبس كما في المثال السابق، فلا بد من مراعاة الترتيب، يقول ابن أبي الربيع: "كان ابن الطراوة يقول: إذا فهم المعنىٰ فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وإنما يحافظ علىٰ رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً، وذلك نحو: " ضرب زيد عمراً "لو لم ترفع" زيداً "وتنصب" عمراً "لم يعلم الفاعل من المفعول" (١).

وما احتجوا به من قياس الإلباس علىٰ الإجمال ليس صوابًا، فإن الإجمال طريقة من طرائق التفنن في القول، والإلباس عي وحصر، أو كذب.

واللغة قد أتاحت صياغة لغوية تتسم بالجمال والإجمال، ففي المثال الذي أجاز فيه ابن الحاج الإلباس، بحجة أن المتكلم يريد فيه التعمية نرىٰ اللغة أتاحت للمتكلم عدة طرق، فإذا أراد تعمية الفاعل، أتاحت له أن يبني الفعل للمجهول، فيقال (ضُرب عيسىٰ)، وإذا أراد أن الضرب حصل منهما كليهما بنىٰ الفعل علىٰ وزن (فاعل)، أو (تفاعل) فيقال: ((ضارب موسىٰ عيسىٰ)، أو (تضارب موسىٰ وعيسىٰ) فالإجمال هنا حاصل، والضرب حصل من كليهما إجمالاً.

(١) البسيط(١/٢٦٢).

وإن أريد حصول الضرب من أحدهما لا من كليهما علىٰ سبيل التعمية، أتاحت له اللغة أن يقول: (موسىٰ وعيسىٰ "ضرب أحدهما الآخر)؛ إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل (١).

ومثال آخر علىٰ ذلك إضافة المصدر إلىٰ الضمير،يحتمل أن يكون من باب إضافة المصدر إلىٰ فاعله، كما يحتمل أن يكون من باب إضافته إلىٰ المفعول، وذلك مثل قولنا: (أرغب في مساعدتك)، فالكاف تحتمل أن تكون مفعولاً، ويكون المعنىٰ أرغب أن أساعدك، ويحتمل أن تكون فاعلاً، ويكون المعنىٰ: أرغب أن تساعدني، فهذا من باب الإجمال، وقد أتاحت اللغة هذه الصياغة إذا أرادت الإجمال، فإذا أريد البيان أتاحت للمتكلم أن يقول: أرغب أن تساعدني، بالمصدر المؤول بدلاً عن الصريح.

ولا يصح ما احتجج به ابن الحاج، ومن وافقه أن إجماع النحويين في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ (٢) كون" تلك "اسمها"، أي: اسم "زال"، و "دعواهم" الخبر، وبالعكس، ذلك أن اسم الإشارة يشير إلىٰ الخبر، فالإعراب المذكور هنا أضاف معنىٰ، فتح به الاحتمال علىٰ معانٍ كلها غير متناقض، بخلاف ما أجازه هو في (ضرب موسىٰ عيسىٰ)، فالضارب هو المقدم والمضروب هو المؤخر، ورأيه يؤدي إلىٰ خلل في هذا الحكم.

يقول الصبان تعليقًا علىٰ ما سبق: "لأن اللازم عليه، إما الإجمال، وهو لا يضر، أو الإلباس الغير الضار" (٣)

---

(١) التصريح ١/ ٤١٣.

(٢) الأنبياء: ١٥.

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٨٠).

الاشتراك

ظاهرة المشترك من الظواهر اللغوية الشائعة في اللغات، ومن بينها العربية، ذلك أن المعاني أكثر من الألفاظ، ولذلك نجد الكلمة الواحدة أو البناء الواحد قد يكون له أكثر من معنىٰ، وهو ما اصطلح عليه بالمشترك اللغوي، أو أكثر من وظيفة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه المشترك النحوي.

وهذا الاشتراك قد يكون بالأصالة ويقصد به أن الاشتراك فيه حاصل من أول وضعه في اللغة، وقد يكون بالتحويل، ويقصد منه أنه عند تحويله لصيغة أو بناء يدل علىٰ أكثر من وظيفة.

فمن أمثلة المشترك اللفظي بالأصالة (العين)، وهي تطلق علىٰ أكثر من معنىٰ، مثل الباصرة، والبئر والنقد والجاسوس.

يقول ابن هشام: "الْمُشْتَرك مَوْضُوع للدلالة علىٰ ذَات الْمُسَمّىٰ بِاعْتِبَار حَقِيقَته، وإنّما يَجِيء الإلباس لعدم الْقَرِينَة أو للْجَهْل [(١)]، وقد يكون المشترك لغويًا ـ كاشتراك البناء الواحد في أداء أكثر من وظيفة، مثل صيغة (فعيل) قد يراد منها الصفة المشبهة أو اسم الفاعل أو المفعول أو المبالغة.

ومن ذلك اشتراك بناء (فِعال) في أكثر من معنىٰ، فهو قد يكون جمع تكسير، وقد يكون مصدراً، ومن ذلك: كلمة (خِصام)، قد تكون جمعًا لـ (خَصم)، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [(٢)].

يقول أبو حيان في هذا الموضع: " الْخِصَامُ: مَصْدَرُ خَاصَمَ، وجَمْعُ خَصْمٍ "[(٣)]،

(١) المسائل السفرية (ص: ٢٤)، وانظر: الأشباه والنظائر (٣/ ٤٦٩).
(٢) [البقرة: ٢٠٤].
(٣) البحر المحيط (٢/ ٣١٦).

وهذا يقال أيضًا في وزن (فُعُول)، فهو قد يكون مصدراً لـ (فَعَل)، وقد يكون جمعًا لـ (فَعْل)، وذلك نحو كلمة (ظُهور)، تحتمل المصدرية، كما تحتمل الجمعية.

ومن ذلك ما قد يكون مشتركًا في الاسمية والحرفية مثل (مذ) و(منذ)، ومنها ما يكون مشتركًا بين الفعلية والحرفية مثل (خلا وعدا) في الاستثناء، ومنا ما يتردد فيه بين الفعلية والحرفية مثل (ليس) و(نعم) وبئس).

ومنه ما يتردد فيه بين الاسمية والحرفية مثل: (رب).

كل هذا من المشترك بالأصالة سواء أكان اشتراكًا في اللفظ أو في البنية أو في الأداة.

ومن المشترك بالأصالة بعض أدوات المعاني وحروفها، " نحو (من) يحتمل معاني، كبيان الجنس والتبعيض والابتداء، وبعض هذه المعاني قد تؤدي إلىٰ نقض الحكم، ومثال هذا أن يقال: نجوت من محمد، وهي تحتمل أن المعنىٰ هو: هربت من محمد، أو سبب النحاة هو محمد، بالنظر إلىٰ أن (من) تحتمل معنىٰ ابتداء الغاية كما تحتمل السببية.

وهذا راجع إلىٰ أن الحرف الواحد قد يحمل عدة معانٍ، والمعنىٰ الواحد قد يشترك في الدلالة عليه عدة حروف، وذلك كـ معنىٰ (السببية)، الذي يشترك فيه (من) و(الباء)، و(في)، واللام) و(علىٰ).

كذلك قد يحصل الإلباس في بعض الحروف المختلفة كلام الأمر، و لام كي؛ لأن صورتهما واحدة [1].

وكذلك الواو، فالأصل فيها أن تكون عاطفة، ولكنها قد تأتي للقسم، أو للمعية، أو للاستئناف، علىٰ أن الإعراب هو الذي يحدد المراد منها، ولكن هذا ليس ممكنًا في كل كلام، وذلك إذا دخلت الواو علىٰ مبني، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ

(١)انظر: حاشية يس علىٰ القطر (١/ ١١٤).

بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ (١). فالواو هنا عاطفة، ولكنها مع ذلك تحتمل القسم.

ومن الأدوات المشتركة بالأصالة (ما)، فهي قد تكون موصولة أو مصدرية أو استفهامية أو نافية، أو شرطية، وقد تأتي زائدة، وهي لو وردت في سياق يحتمل أكثر من معنىٰ مما سبق، فهذا من باب الإجمال؛ لأنه حينها يكون من باب إضافة معانٍ، غير متناقضة، ومثال ذلك ما ذكره ابن هشام للتدريب في (ما)، ذكر في" قَوْله تَعَالَىٰ ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾﴾ (٢) تحْتَمل ما الأولىٰ النافية أَي لم يغن والاستفهامية فَتكون مَفْعُولًا مُطلقًا والتَّقْدِير أَي إغناء أغْنىٰ عَنهُ مَاله "(٣).

وأكثر ما تحتمل فيه (ما) أكثر من معنىٰ الموصولية والمصدرية، وقد تأتي محتملة أكثر من معنىٰ، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ (٤).

فـ (ما) هنا، إما مصدرية، والمعنىٰ أن الله خلقكم وأعمالكم، أو موصولة، والمعنىٰ والذي تعملونه، ويحتمل أيضًا أن تكون استفهامية، والاستفهام فيها إنكاري، ويحتمل أن تكون نافية، بمعنىٰ وأنتم لا تعملون شيئا في وقت خلقكم ولا قبله، ولا تقدرون علىٰ شيء.

وقد تحتمل (ما) في كلام واحد الشرطية أو الموصولية عندما تكون علامة الإعراب غير ظاهرة. مثل قوله تعالىٰ : ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ ﴾(٥) فهي قد تكون شرطية كما اختاره الزجاج، والمعنىٰ: ما أصابك من غنيمة أو أتاكم من خصب فمن تفضل الله ﴿ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن

(١) [الزمر: ٣٣].
(٢) [المسد: ٢].
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٤/ ١١٤).
(٤) الصافات: ٩٦.
(٥) النساء: ٧٩.

نَّفۡسِكَۚ ﴾، أي: من جدب أو غلبة في حرب فمن نفسك) (١)، وقد تكون موصولة كما يرىٰ النحاس (٢) بمنزلة (الذي) والمراد كل ما أصابك ويصيبك، فهو من الله (٣).

وقد تشترك (ما) الموصولة في المعنىٰ مع (من) الموصولة، وذلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ (٤)، و(ما) هنا تحتمل ثلاثة أوجه.

الأول: أن تكون مصدرية، والتقدير: وخلقه الذكر والأنثىٰ.

والثاني: أن تكون بمنزلة (من) والتقدير: ومن خلق الذكر والانثىٰ.

ويبدو أن هذا الاشتراك في (ما) راجع إلىٰ أنها موضوعة أصلاً للاشتراك، فهي تستعمل للمفرد والمثنىٰ والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تشترك مع (من) في الدلالة علىٰ العاقل، فلا غرو أن تشترك حينها في معاني الموصولية والمصدرية والاستفهام والنفي

والذي يبدو لي أن أصل المعنىٰ فيها راجع إلىٰ الموصولية، حتىٰ ما احتمل منها أن يكون مصدريًا يصلح أن يكون موصولاً، ولهذا أرىٰ ترجيح رأي من يقول بأن (الذي) الموصول الاسمي قد يستعمل حرفًا مصدريًا (٥).

فاشتراك معنىٰ الموصولية والمصدرية واضح، فهي لها صلة سواء أكانت موصولة أو مصدرية كما أن (ما) صلحت لمعنىٰ المصدر؛ والمصدر يعامل معاملة غير العاقل.

وقد يكون الاشتراك بالتحويل، ومثل ذلك الدلالة علىٰ اسم الفاعل من الخماسي المعتل بالألف قبل الآخر، يحول إلىٰ وزن المضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا

---

(١) انظر: معاني القران وإعرابه ٢/ ٧٩-٨٠.

(٢)إعراب القران ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) التبيان في إعراب القران ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٤) [الليل: ٣]

(٥) انظر: همع الهوامع (١/ ٣٢١).

مضمومة، ويبقىٰ كسر ما قبل الآخر تقديريـًا، مثل كلمة (مختار) فيشترك في هذه الحال اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي، يقول بدر الدين ابن الناظم: " إن التباس اسم المفعول بالمصدر مغتفر فيما زاد علىٰ الثلاثة؛ تقول: أخوك المكرم، ومالك المستخرج، وعدلك المدحرج، وأكرمت زيداً مكرمًا، واستخرجت المال مستخرجًا، ودحرجت العدل مدحرجًا"(١).

ومن صوره تحويل الماضي الخماسي المبدوء بتاء زائدة عند إسناده إلىٰ ضمير التثنية أو الجمع يشترك حينها بين الماضي والأمر، وذلك مثل قولنا في المثال: المعلم قال: تعلموا فتعلموا، أو تعلما فتعلما، فكلا الفعلين في المثال يحتمل الماضي ويحتمل الأمر.

وكذلك الماضي المضعف الذي علىٰ (فَعَل – يفْعِل) عند إسناده إلىٰ واو الجماعة، مثل قولنا: (صلوا) يحتمل الماضي ويحتمل الأمر.

وأيضـًا الأمر من الماضي المضعف الذي علىٰ (فَعَل يَفْعُل) عند إسناده إلىٰ ألف التثنية، أو واو الجمع يلتبس بالمبني للمجهول، وذلك مثل: (رُدَّا ورُدُّوا)، مشترك بين الأمر، فيكون مبنيـًا للمعلوم، وبين الماضي إذا أُخلص ضم فائه فيكون مبنيـًا للمجهول، يقول الخضري: "، ولو ردوا لعادوا (٢) بالكسر، وقرأ الجماعة بالضم الخالص، والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بلو؛ لأن الأمر يقع علىٰ أن اللازم بدون لو إجمال لا إلباس، فهذا إجمال؛ لأنه سكوت عن البيان "(٣).

وقد يحصل الاشتراك بالتحويل بين المضارع والأمر، وبين التعليل والأمر، وذلك إذا دخلت اللام المكسورة علىٰ المضارع صحيح الآخر المسند إلىٰ ألف الاثنين، أو

---

(١) تمهيد القواعد (١٠/ ٥١٧٦).

(٢) [الأنعام: ٢٩]، وقرأ بالكسر علقمة، انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص(٣٤).

(٣) حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٠).

واو الجماعة، مثل (لِتعلموا)، فهي تحتمل التعليل، فتكون من الأمثلة الخمسة، كما أنها تحتمل أن تكون لام الأمر، التي تجزم المضارع.

وبعض اللبس حاصل في اصطلاحات النحويين، ولم يفروا منه، وذلك مثل وزن (فعلل)، فهو صالح للمجرد الرباعي، مثل (دحرج) وصالح أيضًا لمضاعف الرباعي، مثل (زلزل).

وقد أجاب عن هذا الشاطبي بأن" اللبس، إنما وقع في نوع واجد، وذلك في تكرير اللام فاستخفوا ذلك وارتكبوه"(١).

إذن هناك لبس لا يترخص فيه بإجماع، وهناك لبس اختلف النحويون فيه، وأكثر هذا اللبس هو من باب الإجمال

الإجمال.

لا شك أن المشترك فيما سبق يحمل لبسًا ما، قد يظهر المراد منه في حال التركيب، وقد لا يظهر.

ولكن العرب قد لا تبالي في بعض الأحوال السابقة بالفرار من اللبس فيها، مع أن هذا ممكن في بعض الصور، وذلك مثل: (مختار) يمكن أن تحول إلىٰ (مُختير) للدلالة علىٰ اسم الفاعل، و(مختار) للدلالة علىٰ اسم المفعول، ولكن العرب لم تفعل ذلك؛ لأنه موضع يترخص فيه في اللبس، أيضًا لو فُعِل هذا لفر فقط من التباس اسم الفاعل بغيره، لكن اللبس ما زال موجوداً بين اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي.

الإلباس.

اللبس علىٰ ثلاثة أنواع، كما أشار الشاطبي:

أحدها: [ما] ثبت فيه عدمُ اعتبار اللبس فاتُّكِل في بيانها علىٰ القرائن أو البيان عند الحاجة إليه. فمن اعتبر اللبس فيه خالف العرب.

---

(١) المقاصد الشافية (٨/ ٣٢٣).

والثاني: ما ثبت فيه اعتباره، فأزيل حتىٰ ظهر المعنىٰ المراد، أو امتُنِع من الحكم المؤدّىٰ إليه كالتزام الترخيم علىٰ من نوىٰ في نحو "ضاربة" ولم يقولوا فيه: يا ضاربُ، علىٰ من لم ينْوِ، لالتباس المؤنث بالمذكر. وكالتزام عُدَيِّىٰ في تصغير عدوي، غير مُسمَّىٰ به، فلم يقولوا عدي فيحذفوا يائيِ النسب، لالتباسه بتصغير غير المنسوب، فمن لم يعتبر هنا اللبس، فقد خالف العرب والنحويين.

والثالث: ما لم يثبت فيه شيء مما سبق، كلزوم تقديم الفاعل علىٰ المفعول، أو المبتدأ علىٰ الخبر، وما أشبه ذلك -فالنحويون مختلفون فيه، جمهور المتأخرين، وابن السراج من المتقدِّمين، والسيرافي في بعض المسائل يفرون من اللبس فيه، والمتقدمون يترخصون فيه.

ترخص سيبويه في اللبس

مما احتج به ابن الحاج، ومن وافقه علىٰ الترخص في اللبس دون قيد أن المتأخرين هم الذين أوجبوا الفرار من اللبس، أما المتقدمون ويقدمهم سيبويه فلم يحفلوا باللبس.

والحق أن هذه مغالطة، نعم سيبويه لم يحفل بالإلباس، لكن ليس علىٰ الإطلاق، بل فقط إذا تعارض مع قياس قوي، ومن هذا أن القياس يقضي بترجيح رفع الاسم المشغول عنه علىٰ النصب في مثل "زيدٌ ضربتُه"، ولذلك يرجح سيبويه "في قوله تعالىٰ:﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾﴾ (١) قراءة الرفع مع أنها شاذة (٢) علىٰ قراءة النصب مع أنها قراءة الأكثرين، كما أن قراءة الرفع توهم أن الفعل (خلقناه)

(١) [القمر: ٤٩].

(٢) وهي قراءة أبي السمال، انظر: المحتسب (٢/ ٣٠٠).

صفة والخبر هو (بقدر)، فيكون المعنىٰ: إن كل شيء مخلوق بقدر، وكل شيء غير مخلوق ليس بقدر، وهو مذهب القدرية. وهذا المعنىٰ باطل.

أما قراءة النصب فتدفع هذا الوهم؛ إذ لا يتصور أن (خلقناه) في الآية صفة؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً [(١)] ويكون (خلقناه) مفسراً، لا صفة، والمعنىٰ عليه: كل شيء مخلوق لنا، وهو بقدر، وهو مذهب أهل السنة.

لكن سيبويه لم يبال بهذا اللبس، ورجح الرفع علىٰ النصب إعمالاً للقياس [(٢)]، يقول الصبان: "ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب" [(٣)]، ذلك أن "سيبويه لا يرىٰ" خوف إلباس المفسر بالصفة إذا رفع الاسم مرجحًا للنصب علىٰ الرفع كما يراه غيره، وذلك لكثرة وقوع الإلباس في العربية، فلا تكون السلامة منه مرجحة "[(٤)] كما يقول الشيخ الدسوقي.

وهذا بخلاف ما عليه كثير من النحويين؛ إذ يرون النصب راجحًا علىٰ الرفع فيما سبق؛ لأن النصب نصّ في المقصود؛ إذ النصب نص في عموم الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وأما الرفع ففيه لبس بإيهام، فترجح النصب، لهذا، فراراً من هذا اللبس [(٥)].

---

(١) انظر: أوضح المسالك الجيل ظ٩ ٢/ ١٧٠).

(٢) في مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٢٤). يقول المازني: "سيبويه يذهب إلىٰ أن الرفع فيه أقوىٰ من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالمضمر، لأنه ليس ها هنا شيءٌ هو بالفعل أولىٰ، ولكن أبت عامة القراء إلا النصب، ونحن نقرؤها كذلك اتباعا، لأن القراءة سنة".

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١١٦).

(٤) حاشية الدسوقي علىٰ المغني (٣/ ٣٣٥).

(٥) انظر: حاشية الصبان (٢/ ١١٥).

وأما قراءة الرفع عندهم فـ" علىٰ أن (خلقناه) في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبر إن وبقدر حال "(١)، وكما لم يعتد سيبويه بالفرار من اللبس في التركيب السابق لم يعتد به علة مرجحة في البنية الصرفية، كما قال الشاطبي، فإنه لما تكلَّم في أبواب التصريف علىٰ" فُوعِلَ "ونحوه من القول أو من البيع، وأنّك تَقُول: قُوِول وبُويع علل ترك الإدْغام بعروض الواو، ولم يتعرض للبس بِفُعَّل لو قيل: قُوِّل وبُيِّعَ" (٢).

وأيضـًا لم يعتد سيبويه باللبس حين أجاز أن يأتي التفضيل علىٰ وزن (أفعل) الرباعي مباشرة حتىٰ لو كان من المعتل الآخر بالآلف، نحو (أمضىٰ) وأحصىٰ.

ومن ذلك أيضـًا أنه إذا بني من ("القُوَّة") علىٰ مثال (فَعُلان) تقول: "قَوُوانٌ"، ويجوز إسكان الواو الأولىٰ تخفيفًا وإدغامها في الثانية، فيقال: "قَوَّانٌ" علىٰ مذهب سيبويه.

فإذا لم يدغم فعلىٰ رأي المبرد، يقول: "قَوِيَانٌ"، فيقلب الواو الثانية ياء، والضَّمَّة التي قبلها كسرة، لئلَّا تجتمع واوان في إحداهما ضمَّة والأُخرىٰ متحرِّكة.

والوجه عند ابن جني الإدغام، ليسلم البناء من ظهور الواوين مضمومة إحداهما؛ وأما رأي المبرد، فإنه مرفوض عند ابن جني؛ لأنه يؤدي إلىٰ التباسه بـ "فَعِلان".

وبالإدغام يفر من هذا الالتباس؛ لأنه لو أريد بناءه علىٰ "فَعِلان" لقلبتَ الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها، فيختلف الحرفان، "قَوِيَان"، فلا تُدغِم.

وقد صحح ابن عصفور رأي سيبويه ورد رأي ابن جنِّي المبني علىٰ الفرار من اللبس بأن الإلباس، "غير محفول به؛ ألا ترىٰ أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيرًا، كمُختار، فإنه متردِّد بينَ" مُفتَعِل "و" مُفتَعَل " (٣) وكذِيك علىٰ مذهبنا، فإنه متردِّد بين" فِعْل "و" فُعْل "، إلىٰ غير ذلك ممَّا لا يحصىٰ كثرة؟

(١) حاشية الصبان (٢/ ١١٦).

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ٦٧).

(٣) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٤٨١).

وأيضًا، فإنه إذا أُدغم لم يُدرَ: هل البناء" فعُلانٌ "في الأصل، أو" فَعْلانٌ "بسكون العين؟

إذن ظهر أن سيبويه يترخص في اللبس، لكن عند معارضته لقياس قوي، أما إذا لم يتعارضا فالفرار من اللبس واجب، لا كما ادعىٰ ابن الحاج.

فمما أوجبه سيبويه من الفرار من اللبس، وجوب تقديم الخبر علىٰ المبتدأ النكرة فراراً من اللبس، يقول سيبويه فيه: " فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ "ويقول في هذا الموضع نفسه: " فكرهوا أن يبدؤا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ "(١).

وكذلك أجاز سيبويه حذف ياء المتكلم عند النداء؛ لأنه موطن لا لبس فيه، يقول: " ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لُبسٌ في كلامهم لحذفها "(٢).

ومما راعىٰ فيه سيبويه اللبس الوقف علىٰ نون التوكيد بالألف، لكن بشرط أمن اللبس، فإن ألبس نحو: (اضربن زيدًا)، فيوقف عليها بالألف نطقًا، ولا يوقف بالألف خطًا، لأنها حينئذ تلتبس بأمر الاثنين، لو قيل: اضربا زيدا (٣) يقول الشيخ يس: " لأن الوقف منع من اعتبار ما عرض فيه كثرة الإلباس؛ لأنهم لو زادوا علىٰ الوقف بالألف كتابته بالألف كثر اللبس بالوقف والخط، فتجنبوا ما كثر به الإلباس، وهو الخط؛ لأن الخط حالة لازمة للمكتوب ولم يحفلوا بإلباس الوقف لأنها حالة عارضة(٤).

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠٩).
(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٢٥).
(٤) حاشية يس علىٰ القطر (ص: ٣٦٤).

المحور الثالث: مواضع الترخص في اللبس

١ -قصد الإلباس.

قد يحصل الإلباس قصداً، كما يقول الشاطبي: "القرآن وكلام العرب قد يأتي علىٰ الإبهام وعدم البيان لمقاصدِ معروفة في علم البيان" (١).

ومن ذلك حذف حرف الجر الذي يزيل الإلباس، قصداً، مثل: رغب، نحو (رغبت في أن تفعل) فلا يصح حذف (في) إلا قصداً؛ لأنه بعد الحذف يوهم أن المعنىٰ: رغبت عن أن تفعل، وأما حذفه قصداً فمثل قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ (٢).

فحذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهنّ ومالهن، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن.

يقول الجوجري: لأنه عند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس. "(٣).

وواضح أن هذا من باب الإجمال، لا من باب الإلباس، والإشكال عند من ساوىٰ بينهما؛ إذ يرىٰ أنه" لا يضر الإلباس، فقد يكون المتكلم بذلك قاصداً للإبهام لغرض فيلقي الكلام مجملاً (٤).

٢ -يترخص في اللبس إذا لم يتغير المعنى.

ومن أمثلته دخول اللام علىٰ خبر إن المكسورة إذا خففت وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات، مثل إن زيداً لمنطلق، ووجب دخول اللام الفارقة بين إن المؤكدة المثبتة، وإن النافية، ومع ذلك قد يكون دخول اللام هو الملبس، وذلك إذا كانت (إن)

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٠٢).

(٢) [النساء: ١٢٧]

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٥٦٥).

(٤) تعليق الفرائد (٤/ ٢٧٠)، وانظر: شرح ابن عقيل(٢/ ٩٩)

مخففة) عاملة وخفي اعراب الاسم بأن كان مبنيًا أو مقصوراً، مثل إن هذا لمحمد، لكن هذا اللبس غير معتبر، وقد رده الشيخ يس بأن هذا "مما لا يضر لان المعنىٰ لم يتغير" (١).

٣ -يغتفر اللبس في الفضلات ولا يغتفر في العمد.

المستقرئ للكلام يلحظ أن العرب تفر من اللبس بين العمد خاصة؛ لأنها، إما محكوم عليها أو محكوم بها أو قائمة بالفعل أو متصفة به أو اقعة عليه.

أما الفرار من اللبس بين الفضلات فهم أقل احترازاً من اللبس فيه.

لذا نرىٰ أكثر النحويين لا يحفلون بالتباس الحال بالمفعول إذا تقدم صاحب الحال عليه في نحو: (لقيت راكبة هندًا)؛ لئلا يتوهم أن الحال هو المفعول وأن صاحب الحال بدل منه.

إلا أن الكوفيين منعوا هذا التقديم، فراراً من اللبس (٢).

لكن الفرار من اللبس في هذا الموطن ليس معتبراً، ذلك أنه لا يغير حقيقة الفاعل والمفعول، فإنه إذا قيل:

لقيت راكبة هنداً، علم أن من وقع عليها الفعل (هند) وأن حالها وقتها هو الركوب، تقدمت الحال أو تأخرت، ولذلك يقول ابن مالك: "والصحيح جواز التقديم مطلقا؛ لأن (راكبة) من قولنا: (لقيت راكبة هنداً) يتبادر الذهن إلىٰ حاليته، فلا يلتفت إلىٰ عارض توهم المفعولية"(٣).

(١) حاشية يس علىٰ القطر، (ص: ١٩٩).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٧٠).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٠)، وانظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٧٠).

ويمكن أن أؤسس علىٰ هذا قاعدة، وهي أن اللبس لا يغتفر بين أركان الجملة الأساسية، وقد يغتفر في الفضلات، فلا يغتفر التباس الفاعل بالمفعول بحال، وقد يغتفر التباس المفعول بالبدل أو بعطف البيان، أو التباس عطف البيان بالبدل.

وذلك أن الفاعل قام بالفعل أو اتصف به، وأن المفعول وقع عليه فعل الفاعل، والتباس أحدهما بالآخر تعمية وخطأ يترتب عليه خلل في علاقات الإسناد في الجملة يضيع معه الفهم والإفهام الذي هو المقصود الأعلىٰ في اللغة.

أما الفضلات، فهي متممة لمعنىٰ زائد في الجملة قد يوجد، وقد لا يوجد، فوجود الحال والبدل والعطف والنعت والتوكيد وغيرهم ليس شرطًا أساسيًا في الجملة، بخلاف الفاعل والمفعول، فلا بد من وجودهما، وحذف المفعول في بعض صور الكلام لا تعني أنه يمكن الاستغناء عنه؛ إذ هو مقدر، وحذفه لعلة، والمحذوف لعلة كالموجود، ولذلك أرىٰ أن المفعول به من المتعدي ليس من الفضلات، وأن معنىٰ الفضلة ليس هو الذي يجوز حذفه، بل معناها هو ما يمكن الاستغناء عنه؛ إذ لا يمكن الاستغناء عن المفعول من المتعدي بحال من الأحوال، بينما يمكن الاستغناء في أصل الكلام عن التوابع وغيرها.

ولذلك أقول إن اللبس لا يغتفر فيما تقوم به أركان الجملة الأساسية؛ إذ هو إلباس قوي، وعلىٰ هذا التأسيس أرىٰ أنه لا يجوز تقديم الخبر علىٰ المبتدأ إذا لم تكن قرينة، بل المتقدم منهما يكون مبتدأ، حفظًا للرتبة وأمنًا من اللبس.

ولا عبرة بمن يرىٰ جواز تقديم الخبر علىٰ المبتدأ والحكم بابتدائية المتقدم أو المتأخر منهما علىٰ السواء، وحجته "حصول الفائدة للمخاطب، قدمت الخبر أو أخرته" (١).

وعلىٰ أساس قوة الإلباس وضعفه أرجح رأي البصريين في عدم جواز تقدم الخبر علىٰ المبتدأ إذا كان فعلاً، نحو (زيد قام)، فلا يجوز عندهم: (قام زيد) مع بقاء (زيد) مبتدأ؛ لما في ذلك من إلباس الجملة الاسمية بالجملة الفعلية.

وهذا بخلاف رأي الكوفيين الذين لا يبالون بهذا الإلباس، فيجيزون تقديم الفعل علىٰ الاسم مع بقاء الاسم مبتدأ، ولا عبرة باللبس الحاصل هنا عندهم.

يقول الدماميني تعليقًا علىٰ رأي الكوفيين: "، وأما حصول الإلباس فظاهر؛ إذ لا يدري علىٰ هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية" (٢). ولا يجوز الاحتجاج بأن الفاعل يجوز أن يتقدم في مثل (أقائم زيد)، فكذا يجوز في (قام زيد)؛ لأن ثمة فرقًا بينهما، فهذا من باب الإجمال لا من الإلباس، كما يقول الصبان: "ولئن سلم أنه إلباس. فليس فيه كبير ضرر؛ لأن الجملة اسمية علىٰ كل حال بخلافه في زيد قام"(٣).

وقد استند المجيزون إلىٰ "أنهم لا يلتزمون رفع اللبس، بدليل إعلال (مختار)، ووضع (أو) للشك، وأسماء الأجناس والمشتركات"، و "أنه، إنما يراعىٰ الإلباس إذا رجع إلىٰ المعنىٰ، ولا فرق في المعنىٰ بين الجملتين، فإن المقصود الإخبار بقيام زيد، وهو حاصل منهما جميعًا (٤).

---

(١) تعليق الفرائد (٣/ ٦٠)، وراجع: (٣/ ٦٤)

(٢) حاشية الدسوقي علىٰ المغني (٣/ ٣٦٣)، وراجع: تعليق الفرائد (٣/ ٦١).

(٣) حاشية الصبان (١/ ٢٨٢)

((، ٤) تعليق الفرائد (٣/ ٦٢).

لكن هؤلاء لم يراعوا أن الأصل هو مراعاة الإلباس، وأن الجملة الاسمية تختلف في دلالتها عن الجملة الفعلية، فقد تكرر الإسناد فتقوىٰ في قولنا: (زيد قام) بينما أسند مرة واحدة في قولنا: (قام زيد)، فظهر الفرق بينهما.

وعلىٰ هذا الأساس أيضـًا أرجح رأي الكوفيين في أنه لا يجوز الإخبار عن ذات بمصدر فيما لا يلبس، وذلك نحو: (إكرامك أخوك)، فإن (أخوك) في المثال يحتمل الفاعلية ويجتمل الإخبار، لكن البصريين لم يبالوا بالإلباس هنا، وأجازوا فيما سبق أن يكون فاعلاً وأن يكون خبراً علىٰ السواء، وقد اتفق البصريون والكوفيون علىٰ جواز الإخبار عن المصدر بذات لا تلبس، نحو: (أكلك اللحم) و(شربك السويق)[(١)].

ومن الإلباس الضعيف المغتفر ذلك الواقع في الفضلات بين عطف البيان والبدل؛ إذ كل عطف بيان يصح أن يكون بدلاً، إلا في مواضع، ليس من بينها أمن اللبس.

وهو واقع أيضـًا عند تعدد الأخبار للمبتدأ، فقد يحدث التباس هل هي أخبار متعددة أو بدل من الخبر الأول أو نعت [(٢)].

والذي سهل هذا اللبس أنه لم يقع بين أركان الجملة الأساسية، وإنما وقع في الفضلات، ولم يترتب عليها خلل في علاقات الإسناد.

ومن صور هذا الإلباس الضعيف إلباس الحال بالصفة إذا كان صاحب الحال نكرة منصوبة مخصصة، نحو: (ضربت رجلاً قويـًا قائمـًا) فالمنصوب بعدها بحسب الصناعة يمكن أن يكون صفة، ويمكن أيضـًا أن يكون حالاً، ومع ذلك لم يوجب

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٢٦، ١١٢٧).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٧٠).

النحويون الفرار من هذا اللبس، وجعلوه من باب الحال لا من باب الصفة، وعللوه بضعف اللبس، يقول الألوسي: " أجيب بضعف اللبس حينئذ؛ لأنها لما تخصصت انساق الذهن إلىٰ حمل المنصوب علىٰ الحال "(١).

ومن صور اغتفار اللبس الضعيف حذف التمييز، مع أنه عند النظر فيه نقض للغرض؛ إذ هو يأتي لتوضيح إبهام المميز وتفسيره، وإنما عددته من قبل اللبس الضعيف لأنه يأتي في فضلات الجملة، وقد يكون الغرض من الكلام قصد حذف التمييز للاتساع أو للتعمية علىٰ السامع، يقول أبو حيان: " يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام "(٢).

ولذا أجاز ابن جني أن يقال: (اشتريت عشرين)، ويحذف التمييز، يقول: " وقد حذف المميز. وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به. وذلك قولك: (عندي عشرون) و(اشتريت ثلاثين) و(ملكت خمسة وأربعين)، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحَذف جانب البيان لم يوجب علىٰ نفسه ذكر التمييز. وهذا، إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام. فاعرفه "(٣)

وأزيد علىٰ كلام ابن جني أن حذف التمييز فيما سبق قد يكون المقصود من الكلام هو بيان المميز، لا التمييز، فقد يكون غرض المتكلم إذا قال مثلاً: (اشتريت ثلاثين) أنه اشترىٰ شيئًا عدته ثلاثون، لا أقل من هذا ولا أكثر منه.

---

(١) حاشية علىٰ شرح القطر، للألوسي:(ص ٢٦٧).
(٢) التذييل والتكميل (٩/ ٢٧٠).
(٣) الخصائص (٢/ ٣٨٠).

علىٰ أنه ينبغي التنبه في هذا المثال إلىٰ أنه تضمن مفعولاً به وتمييزاً محذوفًا، وحذف التمييز سهل، لأنه قام مقامه المفعول، وهو المقصود من الكلام، لكن لا يصح حذف كل من المفعول والتمييز من الكلام، فلا يقال: (اشتريت) من غير تقدير محذوف، لكن قد يقال: (اشتريت عشرين)؛ لأن المقصود هو الحديث عن العدة.

٤ -يحتمل العلم اللبس.

الأعلام معرفة لا شك في ذلك، وتعريفها أقل من تعريف غيرها، لأنها يقع فيها الاشتراك، فقد يطلق العلم علىٰ عدد غير محدد، وتعريفة حاصل من كونه في مقابل النكرة، أوفي مقابل من تسمىٰ بمسمىٰ آخر غيره.

ولهذا، فإن العلم قد يحدث فيه لبس مع جميع من تسمىٰ به، إلا أن يخصص بوصف أو إضافة أو قرينة لفظية أو معنوية، يقول سيبويه: " وقد تقول: كان زيدٌ الطويلٌ منطلقًا، إذا خفت التباسَ الزيدَيْنِ، وتقول: أسفيها كانَ زيدٌ أم حليمًا، وأَرَجُلا كان زيدٌ أم صبيًّا، تجعلها لزيد "(١)، وعبارة ابن يعيش واضحة في هذا، قال: "، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: (زيد، فعل زيد) جاز أن يتوهم في زيد الثاني انه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز "(٢).

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٤).

وليست الأعلام كلها في رتبة واحدة من التعريف، بل بعضها أقل اشتراكًا وأكثر تحديداً من بعض" فأعرفها أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناس، ثم أسماء الأجناس"(١).

ومن المواضع التي يغتفر فيها اللبس في العلم الترخيم، (٢)، وفيه قد يحدث اللبس بين المذكر والمؤنث، وذلك نحو ترخيم (عمرة)، وإن كان يلتبس بنداء من اسمه عمرو.

وقد يحدث اللبس بين المفرد والمثنىٰ والجمع، وذلك نحو تصغير: (هندات وحمدون وزيدين) أعلامًا علىٰ لغة من لا ينتظر، فترخم بحذف الآخر وما قبله (٣).

هذا مع أن بعض الكوفيين منع ترخيم المؤنث بالهمزة علىٰ لغة من لا ينتظر، فراراً من اللبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم ترخيم المثنىٰ وجمع المؤنث السالم علىٰ لغة من لا ينتظر؛ لئلا يلتبسا بالمفرد، ولا يجيز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا نحو زيدي؛ إذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلىٰ الياء (٤).

(١) شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ١٣٨)

(٢) انظر: تمهيد القواعد (٧/ ٣٦٤٠)،. وهمع الهوامع (٢/ ٨٧).

(٣) انظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٦٢).

(٤) انظر: شرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٤٠٤).

ولكن أكثر النحويين لم يبالوا بهذا اللبس، وسهله عندهم أنه علم، ولو كان صفة نحو: (قائمة) و(قاعدة) لمنع، كذا قال سيبويه [١]؛ لأن له مذكرًا فيشتبه به، وأما إذا كان علمًا، فيجوز ترخيمه علىٰ لغة من لا ينتظر أيضـًا.

يقول الرضي: " لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر، لكونه غير علم، بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط بالعملية، واشتهار المسمىٰ بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب "[٢].

قال أبو حيان في هذا الموضع. " لا يعتبر اللبس في الأعلام "[٣].

ومما اغتفر فيه اللبس؛ لأنه علم النسب إلىٰ العلم المركب تركيبـًا إضافيـًا، وهو، إما مشتهر أو غير مشتهر، فالمشتهر كامرئ القيس، وعبد القيس، يجرون فيه علىٰ القياس، ينسبون إلىٰ الصدر، ويحذفون العجز، فيقولون: امرئيّ ومرئيّ، وعبديّ [٤] ـ وعللوا هذا القياس بأن العجز بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع التنوين منه، حيث لم يكن له تأثير في تعريف الأول، فـ (عبد القيس) بمنزلة (زيدٌ) يقع الصدر (عبد) بمنزلة (زيد) والعجز (القيس) بمنزلة التنوين من (زيد) [٥].

والنسب القياسي السابق يلبس (عبد القيس) بـ (عبد الأشهل) وغيره، وسهل اللبس هنا أنه مشتهر.

---

(١)انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٠).
(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٤٠٥).
(٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٨).
(٤) انظر: المقاصد الشافية (٧/ ٥٢٥).
(٥) انظر: السابق (٧/ ٥٢٦).

قال ابن هشام: ينبغي، بل يجب ألا يجتنب اللبس؛ بل يقال: عبدي، كما قال الشاعر:

وهـــم صـــلبوا العبـــدي ..... (١)

وذلك، لأنهم لم يجتنبوه في النسب إلىٰ مصطفىٰ ومصطفين، وإلىٰ ضارب وضاربين، وإلىٰ مسجد ومساجد، وإلىٰ زيد وزيدين، وإلىٰ خمسة وخمسة عشر. ثم قال: وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتضٍ لترجيح أحد المتساويين" (٢).

أما إذا نسب إلىٰ العلم المركب تركيبًا إضافيًا، وهو غير مشتهر، مثل (عبدالأشهل) فأكثر النحويين لم يجر فيه علىٰ القياس السابق، فراراً من اللبس، إذا لو جروا فيه علىٰ القياس، لقالوا "(عبدي)، وهذا يلتبس بعبد القيس، وغيره، ففروا من اللبس، ونسبوا إلىٰ العجز، فيقال: (أشهلي).

لكن بعض النحويين كابن أبي الربيع (٣)، لم يبالٍ باللبس هنا، وأوجب القياس، ولو أدىٰ ذلك إلىٰ اللبس، قالقياس عنده: (عبدي).

والعلمية في النسب كافية لاغتفار اللبس، فإذا سمي بالنكرة ترخصوا في اللبس فيها، أما إذا تجردت من العلمية لم يترخصوا (٤).

---

(١) جزء من بيت من الطويل، لسويد بن أبي كاهل اليشكري. والبيت كما ورد في ديوانه (ص: ٤٥)

هـــم صـــلبوا العبـــدي في جـــزع نخلـــة فـــلا عطســـت شـــيبان إلا بأجـــدعا

(٢) حاشية الصبان(٤/ ٢٧١)

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٧/ ٥٢٧)

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧)، والمقاصد الشافية (٧/ ٥٣٣)

وذلك مثل النسب إلىٰ (خمسة عشر) عدداً، وعلمـًا، فإنهم يقولون في العلم: "(خَمْسِيٌّ)، ولا يبالون بالالتباس، أما إذا كان عدداً، فإنهم لا يقولونه؛ لأنه يلتبس بمثل صدره من المفرد؛ إذْ لا يعرف إذا قلتَ: خمْسِيٌّ أو أَحَدِيٌّ، هل نسبتَ إلىٰ خمسة عشر أو إلىٰ خمسة، فلما كان ذلك يوقع اللبس تحامَوه ولم يتكلموا به.

هذا مع أن اللبس واقع إذا قيل في النسب (خمسي) سواء أكان في العلم أو في العدد، إلا أنهم اغتفروا اللبس في العلم، وعلل السيرافي ذلك بأن أسماء الأعلام لا تقع لمعانٍ في المسمَّين؛ إذ معنىٰ العلم فيها غير مقصود، بخلاف العدد؛ إذ هو مقصود، ويترتب عليه خلل في الحكم؛ إذ لو قيل: (خمسي)، فلا يدري المقصود، هل هو خمسة عشر أو خمس، أو خمس وعشرين. بخلافه إذا قيل (خمسي) علمـًا، فهو كمحمدي، وهذا يشترك فيه كل من تسمىٰ بمحمد، يقول الشاطبي: "وقد يقع في المنسوب إليه لبسٌ لا يحفل به لعلم المخاطب بما نسب إليه كقولنا: حنفي وربعي في النسب إلىٰ: حنيفة وربيعة، وإن كنا نجيز أن. يكون في الأسماء: حَنَفٌ وربَعٌ، وذلك لعلم المخاطب بما ينسب إليه؛ إذ هو اسمٌ علمٌ بخلاف العدد؛ فإنه لا يعرف بما ينسب إليه إلا بما يدل عليه، فامتنع الوقوع في اللبس؛ لأجل ذلك" (١).

٥ -يغتفر اللبس في اللهجة.

قد يترخص في اللبس إذا كان وراءه لهجة للعرب تؤدي إلىٰ اللبس، فيترخص فيه حينها، ومن ذلك فيما سبق أن العلم يترخص فيه عند النسب، نحو عبد القيس، أو عبد الأشهل، ومع ذلك نجد أن بعض العرب يفرون من هذا اللبس، فينحتون من المركب الإضافي كلمة واحدة، يقول المبرد في هذا: "وقد تشقق الْعَرَب من الاسمين

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٥٣٤، ٥٣٥).

اسْما واحِدًا لاجتناب اللّبْس؛ وذَلِكَ لِكَثْرَة ما يَقع (عبد) في أسمائهم مُضَافا، فَيَقُولُونَ في النّسَب إِلَىٰ عبد القَيْس: عبقسىٰ، وإِلَىٰ عبد الدّرّ: عبدرىٰ، وإِلَىٰ عبد شمس: عبشمي والْوَجْه ما ذكرت لَك أَولا وإِنَّمَا فعل هَذَا لعِلَّة اللّبْس" (١).

كذلك نجد أن "بعض العرب لا يبالي الالتباس فيقولون عند البناء للمجهول من الثلاثي الأجوف اليائي: قد كيد زيد يفعل، وما زيد زيد يفعل" بإخلاص الكسر (٢).

وقد جعل ابن جني لغة من يلزم المثنىٰ الألف مما يغتفر فيه اللبس؛ إذ يلتبس المرفوع بالمنصوب بالمجرور، قال: "علىٰ أَن من الْعَرَب من لا يخَاف اللّبْس ويجْرِي الْبَاب علىٰ قِيَاسه فيدع الْألف ثَابِتَة فِي الْأَحْوَال الثَّلَاث فَيَقُول: (قَامَ الزيدان) و(ضربت الزيدان) و(مررت بالزيدان) وهم بَنو الْحَارِث بن كَعْب وبطن من ربيعَة"(٣).

وفي رأيي أن هذا ليس من اللبس، فهذا مما حمل فيه غير الملبس علىٰ الملبس طرداً للباب؛ لأن الفاعل في الأمثلة السابقة لا يلتبس بغيره، وثبات الألف فيه لا تجعله (فاعلاً)، ولا تجرده من التعلق بالفعل في (مررت بالزيدان).

٦ -الفرار من الثقل أولى من الفرار من اللبس.

إذا أدىٰ الفرار من اللبس إلىٰ الثقل فإنهم قد يترخصون في اللبس، حتىٰ يفروا من هذا الثقل.

---

(١) المقتضب (٣/ ١٤٢).

(٢) المقاصد الشافية (٩/ ٣٠٦).

(٣) علل التثنية (ص: ٥٧، ٥٨)، وانظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٣٩) وخزانة الأدب (٧/ ٤٢٥).

ومن هذا أن سيبويه يختار الخفة بشرط ألا يؤدي ذلك إلىٰ لبس، يقول: "فاختاروا الخفة؛ إذ لم يكن لبسٌ" (١).

ومن الترخص في اللبس فراراً من اللبس حذف واو الجماعة في الناقص الواوي المضموم ما قبله إذا أسند إلىٰ واو الجماعة، فحينها لا يفرق بين المذكر والمؤنث، فيقال: (هم يغزون) و(هن يغزون)، يقول الإمام عبد القاهر: "وكثيراً ما يعدلون عن إزالة الالتباس إذا أدىٰ إلىٰ التزام ما يستنكر، ألا تراهم قالوا: (هم يغزون)، وإن كان في كقولك: (هن يغزون)؛ لأجل أنهم لو قصدوا إزالة اللبس لأفضىٰ بهم الحال إلىٰ قولك: يغزوون بواوين وضمتين، وفي ذلك مشقة مفرطة" (٢).

ومن ذلك أيضـًا الفرار من الثقل بالإدغام في نحو (وتد)، يقال فيه علىٰ لغة بني تميم (ودّ) سَكْنَهُ بنو تميم عَلَىٰ قياس (فخْذٍ)، ثم أدْعَمُوا، يقول الرماني: "ومِثلُ هذا شاذ لِمَا يَدُخلّهِ من اللَّبْسِ بالمُضَاعَف، إلا أَنَّهُم احتَمَلوا ذلِكَ للَّثقل في الإِظْهَارِ واعْتَمَدُوا عَلَىٰ البَيَانِ بِمَا يَصَحَبٌ الكلام" (٣).

ومنه حذف الياء المشددة في آخر المنسوب إذا كانت بعد ثلاثة، مثل: (كرسيّ) منسوبـًا إليها.

٧ -يغتفر اللبس في القليل، ولا يغتفر في الكثير.

من المواضع التي يغتفر فيها اللبس أن يكون الملتبس به قليلاً، فيجري القياس علىٰ الكثير، ولا يجري علىٰ القليل، حتىٰ وإن ألبس ؛ لأن المعتبر هو الكثير الغالب، ومن هذا أنهم يفرقون بين ما سمي به وما لم يسمَ به، فيغتفرون اللبس في التسمية؛

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٥٤).
(٢) المقتصد في شرح التكملة (١/ ٢٢٨).
(٣) شرح الرماني علىٰ كتاب سيبويه، (٨ / ٣٨٢٠).

قالوا لأنه قليل، وذلك مثل النسبة إلىٰ (خمسة عشر) علمًا وعدداً، فإنهم قالوا ينسب إليه علمًا (خمسي)، وإن كان يلبس بكل ما صدره (خمس)، فإذا كان عدداً لم يقولوه، ومما عللوا به هنا أن "اللبس في الأعلام قليل النسبة إلىٰ كثرته في غيرها، فاغتفر فيها لقلته، ولم يغتفر في غيرها لكثرته" (١).

ومن منه (أفعل) في التفضيل، فهو يكون للفاعل وللمفعول، وهو في الفاعل أكثر، نحو (أضرب)، أي أكثر ضربًا من سائر الضاربين، وليس معناه: أكثر مضروبية من سائر المضروبين، ومجيء (أفعل) في التفضيل قياس لكونه أكثر. من المفعول؛ إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس (٢).

وقد يأتي قليلاً (أفعل) للمفعول علىٰ غير قياس، "نحو: أعذر، وأشهر، وألوم، وأشغل، أي: أكثر معذورية ومشهورية، ملومية ومشغولية" (٣).

وهذا مع ما فيه من التباس. واستعمال (أفعل) للفاعل والمفعول قد يؤدي إلىٰ الالتباس، ولكنه يعفىٰ عنه في القليل بخلاف (أفعل) للمفعول، فهو قليل، ويعفىٰ اللبس فيه، جريـًا علىٰ قاعدة الحمل علىٰ الأكثر متعين.

ومن المواضع التي يغتفر فيها اللبس في القليل، ولا يغتفر في الكثير المبني للمجهول فيمااعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فالأفصح في الواوي اخلاص، الكسر.أو الاشمام، فيقال: (قيل)، وفي اليائي إخلاص الضم أو الإشمام، فيقال (بوع) لئلا يلتبس بالمبني للفاعل (٤).

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٥٣٥).

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية (٣ / ٤٥١).

(٣) السابق (٣/ ٤٥٢).

(٤)انظر: السابق (٤/ ١٣١).

لكن السيرافي لم يراعِ هذا اللبس، فأجاز نَحْوُ: بِعْتَ يَا عَبْدُ، يُقَالُ لِلْفَاعِلِ والمَفْعُولِ، ونَحْوُ: سُقْتَ. عَلَىٰ مَنْ قَالَ: قُولَ القَوْلُ، قال: "بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله" (١).

ومن المواضع التي اغتفر فيها اللبس في القليل، ولم يغتفر في الكثير استعمال الضميرين (أنتما وهما) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، وهذا مما يلبس، لكنه لما كان قليلاً ترخصوا فيه ويعلل ابن الحاجب ذلك بـ: "إرادة الاختصار فيما لم يكثر، بخلاف المفرد والمجموع، فاغتفر اللبس في القليل للاختصار، ولم يغتفر في الكثير"(٢).

ومن المواضع التي جروا فيها علىٰ القياس في الكثير، ولم يبالوا به في القليل التفريق بين حركة لام الجر، ولام الابتداء، فالقياس كسر لام الجر ليناسب عملها، وفتحوا لام الابتداء فرقًا بينها وبين لام الجر (٣).

ولكن مع ذلك قد تأتي لام الجر مفتوحة مع الضمير، نحو (لهم) ولهن)، فلا يدري أهي لام الجر أو لام الابتداء؟

ولكنهم لم يحفلوا بهذا اللبس، قال الشاطبي: "ولم يراع اللبس في لهم ولهما ولهنّ لقلته" (٤).

---

(١) انظر رأيه في شرح الرضي علىٰ الكافية (٤/ ١٣٢)، وراجع: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (ص: ٨٢).

(٢) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٨٩).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (١/ ١٢٢).

(٤) المقاصد الشافية (١/ ١٢٣).

٨ -العرب لا تنتقض أصولها للبس يعرض (١).

إذا تعارض القياس مع الإلباس أعمل القياس وترخص في الإلباس، وهذا يقع في البنية التصريفية كثيراً، ومن أمثلته: فعل الأمر من نحو (وقىٰ)، فإنه يقال فيه: (قي) ثم (قِ) ثم (قه) بهاء السكت، فيلتبس بهاء الضمير "واغتفر أمر الإلباس بهاء الضمير، لأنّه لا يوقف عليه إلّا كذلك ضرورة عند الابتداء به"(٢).

وقد يعرض اللبس في التركيب، فلا يبالي به، وذلك مثل جمع (أبو زيد) جمع تصحيح، يقال فيه: (أبو زيد)، فيلتبس المفرد بالجمع، يقول الرماني: "فأما (أبو زيد) علىٰ معنىٰ الجمع فصحيح، وإن وقع فيه اللبس؛ لأنه عارض لم يوضع الكلام عليه"(٣).

وعنده أن تصغير الترخيم من اللبس العارض، ولذلك يترخص فيه، يقول: "إن قال قائل: فقد يؤدي هذا الوضع إلىٰ اللبس في تحقير (عمرو)، و(عمر)، و(عمر)، و(عمر)، و(عمر)، كله يجيء علىٰ (عميرة)، فلا يبين تحقير، أي شيء هو في هذه الأبنية؟ قيل له: إن اللبس الذي لا يجوز هو الذي يوضع عليه الكلام" (٤).

٩ -إعمال القياس أولى من الفرار من اللبس.

ومنه إضافة جمع التصحيح للمذكر إلىٰ ياء المتكلم، مثل: (مسلمين) و(مسلمون)، يقال فيهما كليهما: (مسلميَّ)، يقول الإمام عبد القاهر فيه: "ولم يفكروا فيما يقع من اللبس؛ إذ يكون حال الرفع كحال النصب والجر، فيقولوا:

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب -الرضي الأستراباذي (٣/ ٢٦٧).

(٢) الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٦٣).

(٣) شرح الرماني علىٰ سيبويه (٥/ ٢٤١٢).

(٤) شرح الرماني علىٰ سيبويه (٥/ ٢٤٢٤).

مسلموي بغير قلب ؛لأجل أنهم لا ينقضون أصول كلامهم للبس يعرض...؛ لأن الامتناع من كسر الأصول أولىٰ في كل حال" (١).

ومنه أيضـًا إدغام المثلين فيما كان علىٰ وزن (فَعِل)، أو (فَعُل)، مع أنه يؤدي إلىٰ الإلباس، فلا يعلم هل هو في الأصل متحرِّك العين أو ساكنه. لكن ابن كيسان منع ذلك فراراً من هذا اللبس، فرد عليه ابن عصفور بأن: "ذلك يقع في أبواب إذا أدَّىٰ القياس إلىٰ ضرب ما من الإعلال استُعمل، ولم يُلتفت إلىٰ التباس إحدىٰ البِنيتين بالأُخرىٰ" (٢).

١٠ -يترخص في التصريف أكثر منه في التركيب.

يظهر مما سبق أن الترخص يقع أكثر ما يقع في البنية الصرفية؛ لأنه قد يتوارد علىٰ البنية الواحدة أكثر من تغيير مثل الإعلال بالنقل وبالحذف، وبالقلب، وقد يدخل فيها إدغام، وكثيراً ما تسند البنية الصرفية إلىٰ ضمائر تستوجب الحذف أو القلب، كل هذا يؤدي أحيانـًا إلىٰ إلباس صيغة بصيغة.

ومن أكثر الأبواب الصرفية التي يحدث فيها تغيير يؤدي إلىٰ إلباس ثلاثة أبواب، وهي باب: البناء للمجهول، وباب النسب وباب التصغير.

باب المبني للمجهول.

التركيب المبني للمجهول أو لما لم يسم فاعله يحدث فيه تحويل من جهتين، الجهة الأولىٰ تحويل في البنية الصرفية، بضم أوله سواء أكان ماضيـًا أو مضارعـًا، وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه إذا كان مضارعـًا.

وتحويل في البنية التركيبية بحذف الفاعل قصداً، وفيه ما فيه من إبهام مقصود.

---

(١) المقتصد في شرح التكملة(١/ ٤٠٤) بتصرف يسير.

(٢) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٤١١).

أما التحويل في البنية الصرفية فظاهر أن المراد منه الفرار من اللبس بداية؛ إذ لا يوجد ماض للمعلوم غير متصل بالضمائر مضموم الأول، فجعل ذلك بناء خاصًا بالمجهول.

فمما يحدث فيه إجمال أو لبس المبني الثلاثي الأجوف سُمِع في فائه ثلاثة أوجه.

الأول: إخلاص الكسر، نحو قِيل وبِيع، والثاني إخلاص الضم، فيقال (قُولَ، وبُوعَ)، والأخير: الإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ.

فإذا أسند ما سبق إلىٰ ضمير (١)، فإن أصله، إما الواو أو الياء.

فإن كان أصله الواو، فإن العين منه تحذف، ثم تنقل حركتها، وهي الضمة إلىٰ الفاء، فيصير الماضي مضموم الأول، ولا يمكن معه كسر ما قبل الآخر لاتصاله بالضمير، فإن أجيز فيه الوجه الأول، وهو إخلاص ضم الفاء، فإنه يلتبس حينها المعلوم بالمجهول، وذلك بناء الفعل: (سام)، يقال فيه علىٰ هذا الوجه: (سُمت).

لكن ابن مالك منع هذا الوجه، فراراً من اللبس وأجاز واحداً من الوجهين الآخرين وهما إخلاص الكسر، والإشمام.

وكذا الحال في اليائي مثل: (باع)، فإنه يقال فيه علىٰ الوجه الثاني، وهو إخلاص الكسر: (بعت) بحذف العين ونقل حركتها الكسر إلىٰ الفاء، فيلتبس حينها المعلوم بالمجهول.

وقد أوجب ابن مالك فيهما ما يؤدي إلىٰ أمن اللبس، فأوجب في الواوي كسر الفاء، وأوجب في اليائي الضم، فراراً من التباس المعلوم بالمجهول.

(١) انظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٢٦٥).

لكن رأي ابن مالك المبني علىٰ وجوب الفرار من اللبس فيما سبق لم يوافق عليه أكثر النحويين، ولم يعتدوا باللبس، وأجازوا الوجه الذي منعه ابن مالك اختياراً دون فرق بينه وبين الوجهين الآخرين، واحتجوا بأنه، أيضًا لا يبالىٰ باللبس هنا، وأن الفرق بينهما يعرف بالتقدير، قال أبو حيان: "ولم يبالوا بالإلباس، كما لم يبالوا به حين قالوا" مختار "لاسم الفاعل واسم المفعول، والفارق بينهما تقديري لا لفظي"(١).

وقد احتجوا بأن اللبس عند العرب ليس بمجتنب بإطلاق، ألا ترىٰ أنهم نسبوا إلىٰ الزيدين، وإلىٰ زيد نسبة واحدة فقالوا: زيدي، ونسبوا إلىٰ عشرة وعشر من خمسة عشر: عَشْري، وصغروا أحمد في الترخيم تصغير حمد فقالوا: حُميد، وكذلك يقع في الترخيم وغيره من الأبواب اللبس حسب ما تعطيه الأحكام من غير اجتناب "(٢).

وقد نص سيبويه علىٰ خلاف ما أوجبه ابن مالك، فقال: " فإذا قلت فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال قد بيع وزين وهيب وخيف، فإنه يقول: خفنا وبعنا، وخفن وبعن، وهبت، يدع الكسرة علىٰ حالها ويحذف الياء، لأنه التقىٰ ساكنان.

وأما من ضم بإشمامٍ إذا قال فعل، فإنه يقول: قد بعنا، وقد رعن، وقد زدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفعل.

(١) التذييل والتكميل (٦/ ٢٧٣)، وراجع: همع الهوامع (٣/ ٣١٤).
(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٢٥).

وأما الذين يقولون بوع وقول وخوف وهوب فإنهم يقولون بعنا وخفنا وهبنا وزدنا، لا يزيدون علىٰ الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رعن وبعن علىٰ الكسر والحذف ". (١).

ولذا أرجز ابن لب علىٰ ابن مالك، فقال (٢):.

وسيبويه لم يرَ اللّبس إذا عارضَ وجهًا موجبًا أن يُنبَذا

ويمكن أن يكون الأمر استحسانيًا، فقد زعم الشاطبي أن ابن مالك يرىٰ أن مراعاةاللبس هي الكثير وعدم مراعاته قليل (٣)، لكن ليس في التسهيل إلا وجوب اجتناب اللبس (٤).

وقد ذهب إلىٰ هذا بعض المغاربة، فجعلوا ما يؤدي إلىٰ اللبس مرجوحًا لا ممنوعًا (٥).

" علىٰ أن المازني قد أشار إلىٰ اعتبار اللبس وأنه مجتنب عند بعض العرب، فذكر أن من يقول: بيع الطعام ولا يُشِم يقول: بُعتْ، فيُشِم فرقًا بين فَعَلتُ وفُعِلَت "(٦).

والظاهر أن اجتناب اللبس فيما سبق استحساني، لا وجوبي، فهذا الباب موضوع للمجهول، وفيه التعمية أو الإلباس بحذف الفاعل مقصود، واللبس فيه قد يحصل حتىٰ في غير إسناد الماضي إلىٰ الضمير، بل قد يحدث في المضارع الثلاثي وغيره،

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٤٣).
(٢) انظر: المقاصد الشافية (٣/ ٢٦).
(٣) انظر: السابق (٣/ ٢٥).
(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٣١).
(٥) انظر: التصريح (١/ ٤٣٩).
(٦) المقاصد الشافية (٣/ ٢٥).

كما في الفعلين نام الثلاثي ويُنيم الرباعي، فكلاهما يقال فيه يُنام، وكذا يلوم الثلاثي ويلُيم الرباعي، كلاهما يقال فيه: يلام.

أيضـًا لم يستحسن النحويون الفرار من اللبس في الفعل الأجوف عند إسناده إلىٰ الضمير، فقد يحدث اللبس في الفعل المضعف إذا أستد إلىٰ الضمير أيضـًا، وذلك نحو: (رُدا) و(رُدوا)، فلا يدرىٰ أهو ماضْ مبنٍ للمجهول أو هو أمر، وفاعله الضمير.

وإذا كان بعض النحويين جعلوا الأكثر في نحو (قلت) و(بعت) ارتكاب ما يجتنب معه اللبس، إلا أنهم لم يراعوا هذا هنا؛ إذ جعلوا" الأفصح في المضاعف الضم فالإشمام فالكسر، وفي باع بالعكس حتىٰ قيل: لا يجوز فيه غير الضم "(١).

وظاهر مما سبق أن النحويين يوجبون تحقق معنىٰ البناء الصرفي، ثم يحرصون علىٰ تجنب اللبس ما أمكن، ولكن هذا ليس باطراد، فالفرار من اللبس علة مجوزة، وتحقق معنىٰ البناء الصرفي علة موجبة، والعلة المستحسنة قد توجد في موضع، ولا توجد في موضع آخر، ولا يشترط اطرادها، ووجودها استحساني، لذا نجد النحويين يختلفون فيها تبعـًا لاستحسان كل واحد منهم.

باب النسب.

ذكر النحويون أن باب النسب يحتمل اللبس، قال الخضري: " لا يبالون باللبس في هذا الباب "(٢)، وأجمل ابن هشام الباب بأن: القول. بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتضي لترجيح أحد المتساويين" (٣).

---

(١) حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل (١/ ٣٧٧)، وراجع المقاصد الشافية (٩/ ٣٠٦).
(٢) حاشية الخضري (٢/ ١٧٥).
(٣) حاشية الصبان (٤/ ٢٧١).

ووجه ذلك بأنه باب يجب فيه حذف تاء التأنيث، فيحتمل التباس المذكر والمؤنث، ويجب فيه حذف علامتي التثنية والجمع في غير العلم، فيلتبس المفرد بهما، وينسب فيه إلىٰ المفرد والمركب، فيحذف الصدر في بعض المواضع، ويحذف العجز في مواضع أخرىٰ، فيحدث اللبس أحيانًا، وقد بحذف ياء ما كان علىٰ وزن (فعيل) وفعيلة).

فمثال اللبس لحذف تاء التأنيث، النسب إلىٰ بنت يقال فيه بنوي، وهو يبلس بالنسب إلىٰ (ابن) (١) أيضًا، وقد احتملت العرب اللبس فيه، مع أنه كان يمكن النسب إليه بإثبات التاء، فيقال: (بنتي) في المؤنث، و(بنوي) في المذكر، وهو رأي يونس، وقال عنه ابن جني: "فأمّا قول يونس: بنتيّ وأختيّ فمردود عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعًا للحكم بينهما، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه. " (٢).

وأيضًا تحذف التاء الفارقة بين اسم الجنس الجمعي والمفرد، مثل: شجر وشجرة، يقال فيهما عند النسب: شجري، فلا يدرىٰ هل النسب إلىٰ المفرد أو إلىٰ اسم الجنس الجمعي، يقول، الدماميني: "ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالىٰ؛ لأن تاء التأنيث لا بد من سقوطها ألبتة" (٣).

ومما حدث فيه لبس بسبب حذف علامة التثنية أو الجمع النسب إلىٰ نحو زيدان وزيدين: يقال: (زيديّ)، وإلىٰ مسلمين أو مسلمون: مسلميّ، وإلىٰ مسلمات: مسلميّ، وإلىٰ فرائض: فرضيّ بفتح الراء، وإلىٰ رجال: رجليّ، وذلك؛ لأن الغرض

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦٣).
(٢) الخصائص (١/ ٢٠٢).
(٣) حاشية الصبان ٤/ ٢٧٩.

الأهم هو المنسوب إليه، لا بيان التثنية والجمع [١]، كما أنه لو نسب مع بقاء علامتي التثنية والجمع لزاد الثقل؛ إذ يلحق الاسم في هذه الحال زيادتان، إحداهما ياء النسب المشددة الثقيلة، وعلامتا التثنية أو الجمع فيزداد الثقل.

ويلاحظ أنهم من أجل ذلك الغرض لم يحفلوا بالتباس المفرد بالمثنىٰ أو الجمع، كما أنهم لم يحفلوا بذهاب علامة الإعراب للمثنىٰ وجمع المذكر السالم.

كما أنه قد دخل اللبس من جهة أخرىٰ إذا قيل (مسلميّ)، فلا يدرىٰ هل هو نسب أو هو جمع أضيف إلىٰ ياء المتكلم، وحذفت النون منه لأجل الإضافة، وأدغمت ياء الإعراب في ياء المضاف؟.

وكل هذا اللبس لم يحفلوا به، كما سبق؛ لأن الغرض الأهم عندهم هو المنسوب إليه لا بيان التثنية فيه أو الجمعية.

ومما حدث فيه لبس حذف ياء (فعيلة) و(فُعيلة)، فإنهما يلتبسان بـ (فَعَل) و(فُعَل)، وذلك مثل (جزيرة) و(عُميرة)، فإنه يقال فيهما وفي (جزر) و(عُمَر): (جزري) و(عمري)، فلا يدرىٰ ما المنسوب إليه.

ومثل هذا قولهم (خرفي)، لا يدرىٰ إلىٰ الخريف ينسب أم إلىٰ الخرف، حتىٰ أن سيبويه ساقه شاكًا فيما ينسب إليه، قال: "وقال بعضهم: (خرفيَّ)، أضاف إلىٰ الخريف وحذف الياء. والخرفيُّ في كلامهم أكثر من الخريفي، إما أضافه إلىٰ الخرف، وإما بني الخريف علىٰ فعلٍ" [٢].

---

(١) انظر: الكناش في فني النحو والصرف(١/ ٣٦٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٣٦).

باب التصغير.

يحدث في التصغير تغييرات كثيرة منها ما يكون بتغيير في الحركات عن طريق ضم الأول وفتح الثاني، ومنها ما يكون بالزيادة عن طريق زيادة ياء ساكنة ثالثة، ثم قد يزاد تغيير آخر بكسر ما بعد الياء إن كان في الرباعي فما فوقه، ثم إنه كثيراً ما يحدث تغيير بالحذف عن طريق حذف الزائد الذي تخرج به الكلمة عن بناء صيغ التصغير، وهذا يؤدي كثيراً إلىٰ إعلال بالقلب، وبالحذف، فتختلف بنية الكلمة المكبرة عند التصغير، وكل هذا قد يؤدي إلىٰ اللبس بين المصغر والمكبر.

مع التنبه إلىٰ أن التصغير يراد منه هيئة مخصوصة تحول الكلمة إلىٰ صيغة خاصة للدلالة علىٰ حدوث معنىٰ التصغير في أصل المادة اللغوية، فالمعتبر هنا هو التصغير في أصل المادة بصرف النظر عن ما قد يحدث فيها من إعلال بالقلب أو الحذف.

ولذلك نجد أن التصغير قد يحذف منه أحد الحروف الزائدة، وقد يعمد إلىٰ حذف جميع الزوائد بداية عند الترخيم، ولا شك أن هذا قد يلبس الأصلي بالزائد، ولكن النحويين لم يبالوا بهذا اللبس، لأن استواء الصنعة أهم، مع تحقق الغرض الأصلي من التصغير، وهو حدوث التقليل أو التحقير في أصل المادة، ومما يحدث فيه لبس نتيجة التغيير بحدوث الإعلال بالقلب تصغير ما كان معتلاً قبل الآخر، نحو منشار، ومنشور، فكلاهما يصغر علىٰ (منيشير).

وقد يحدث لبس من أكثر من جهة في مقابل تحقق معنىٰ التصغير، وذلك مثل قولنا في التصغير: (سُعَيِّد) فهل هو تصغير ل (سعاد أو سعيد أو سعود) واللبس هنا قد حدث من جهتين، أحدهما جهل المكبر، والثاني اللبس بين المذكر والمؤنث.

وقد يحدث اللبس نتيجة التغيير بضم الأول، فيجعل ما كان مفتوحًا مضمومًا، فيلتبس بما كان مضمومًا، مع حدوث الإعلال بالقلب، وذلك مثل قولنا في التصغير: (حُصيَّن)، فهي قد تكون تصغيراً للحُصان الحيوان، أو حَصان صفة للمرأة، أو حصين للمكان.

وفي هذا اللبس لم يفرق بين العاقل وغير العاقل، وبين المؤنث العاقل، والمذكر غير العاقل، كما أن اللبس قد وقع بين الاسم (حصان) و(حصين) والصفة (حصان).

وقد يحدث اللبس نتيجة للحذف، فإنه يقال في التصغير (مُطَيلِق)، فلا يدرىٰ هل هو تصغير لـ (منطلق) أو لـ (مطلق)؟

مع أنه كان يمكن أن يخصص ((مُطَيلِيق) بتصغير (منطلق) بالتعويض بياء قبل الآخر، ويخصص (مُطَيلِق) بتصغير (مطلق) فراراً من اللبس السابق، ولكن النحويين لم يبالوا بهذا اللبس، وسكتوا عن التفرقة بينهما، مما يعطي انطباعاً بأن المعتبر الأهم هو تحقق معنىٰ التصغير في أصل المادة، حتىٰ لو حدث لبس، فلا اعتداد به.

هذا مع التنبه إلىٰ أن بعض النحويين يوجب التعويض في بعض صور التصغير للفرار من اللبس، وذلك مثل قولنا: "(مُهَيِّم)، وهو تصغير لكلمة، إما واوية أو يائية، أما الواوية، فهي من قولهم هوم يهوم إذا نام، وأما اليائية، فهي اسم فاعل من (هيمه) الحب، أما (مهيم) الواوية، فإنه عند التصغير تحذف إحدي الواوين؛ لأنها زائدة يخرج بها الاسم عن بناء التصغير [(١)]، فيصير (مهيوم) فتقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها، ويجوز التعويض عن الياء المحذوفة وعدم التعويض، فتصير (مهيم) بعدم التعويض، و(مهييم) بالتعويض، وكلاهما جائز حسن، فإن لم يعوض، فإنه يحدث اللبس من أكثر من جهة:

الجهة الأولى التباس اسم الفاعل من (هيمَّ) بالمصغر من (مهوّمَ) إذا كلاهما يصير إلىٰ (مُهيِّم) [(٢)].

الجهة الثانية للبس إذا صغر (مهيم) اسم الفاعل اليائي، يقال فيه عند التصغير: (مهيِّم)، بحذف الياء الثانية التي تخل بالبناء، وإدغام الياء الأولىٰ في ياء التصغير.

---

(١) انظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه (٣/ ٢٠٦).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٧).

فيلتبس أيضا مهيم اسم الفاعل المصغر ب (مهيم) تصغير (هوم) الواوي. فيلتبس مصغر اسم الفاعل اليائي بمصغر الماضي الواوي.

الجهة الثالثة: إذا نسب إلىٰ (مهيم) المصغر، فعند ابن الحاجب والزمخشري[1] يلزم فيه التعويض، فيقال:.

(مهييمي) فراراً من اللبس مع (مهيم) المكبر اسم الفاعل الذي لا تعويض فيه، فيقال: (مُهَيْمي) بياء خفيفة.

لكن هذا الفرق والفرار من اللبس لم يبال به عند بعضهم؛ إذ التعويض عن المحذوف جائز لا واجب، فعلىٰ هذا، يقال فيهما كليهما عند النسب: (مُهَيْمي)، يقول ابن الحاجب: " وإِن نسبت إِلىٰ المصغر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت: مُهَيْمي، كما تقول في المنسوب إِلىٰ اسم الفاعل من هَيَّم وفي المنسوب إِلىٰ حُمَيِّر إِذ لا إجحاف فيه إِذن، ولا يبالي باللبس"[2].

وهنا أمر مهم، وهو أن الكلمة الواحدة قد يتوارد عليها أكثر من بناء صرفي، فكلمة (مهيمي) قد تكون اسم فاعل، دخل عليها التصغير، ثم ألحق بها النسب، وهذا قد يحدث لبس، وهو أهون الأمور، وأهمها هو تحقق معنىٰ البناء الصرفي، فإذا تعارض تحقق البناء الصرفي مع اللبس عفي عن اللبس، وأقيم البناء علىٰ وفق القياس.

(١) انظر: السابق (٥/ ١٤٨).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ٣٤، ٣٥).

نتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد فقد طرح هذا البحث مجموعة من الأسئلة، وانتهىٰ إلىٰ مجموعة من الأجوبة والنتائج، وهي:

١- لا شك أن البيان والإيضاح أكثر من اللبس والإلغاز، وأن الترخص في اللبس ينظر إليه علىٰ أنه رخصة تقدر بقدرها، ولا يتوسع فيها.

٢- كثير مما يترخص فيه من اللبس هو في الحقيقة راجع إلىٰ الإجمال أو الاشتراك، وغاية ما فيه أنه سكوت عن الحكم، ولا يعني بحال إعطاء الحكم لما هو ليس له، وإلا كان كذبًا وفساداً، وقد وقع ابن الحاج في لبس حين أجاز وقوع اللبس دون قيد، وأن التعليل بالفرار من اللبس هو من قبيل الوهم، ويمكن القول، إن قصد الإجمال ليس من الإلباس، وكذا الواقع في أبواب التصريف، مثل المبني للمجهول، والتصغير والنسب.

٣- يترخص في التصريف أكثر مما يترخص في التركيب،ذلك ان البنية الصرفية غالبًا ما تحاط بقرائن بعد تركيبها تدفع عنها هذا اللبس، أما اللبس في التراكيب فهو قليل، ومشروط بألا يقع في العمد، وألا يغير المعنىٰ.

٤- من أسباب وقوع اللبس في البنية الصرفية إسنادها إلىٰ الضمير، خاصة إذا كانت معتلة ودخلها إعلال.

٥- يترخص في اللبس في القليل، في مقابل الفرار من اللبس في الكثير، كذلك يترخص في اللبس الطارئ.

٦- يأتي البحث عن الفرار من اللبس بعد الاحتكام إلىٰ القياس،كذلك ينظر إلىٰ الفرار من اللبس بعد الفرار من الثقل، فإذا أعمل القياس وتحققت الخفة، وأمن اللبس فهذا هو الغاية والمثوبة، وإذا تعارض معهما لم يبال باللبس.ويستنتج من هذا

أن الفرار من اللبس علة مجوزة، لا موجبة، ولذا فهي غير مطردة، ولأجل هذا نجد النحويين يختلفون أحيانًا في اعتماد هذه العلة، ونجد بعض العرب لا يبالون باللبس،

٧- يحدث اللبس كثيراً في المشترك إذا جاء مع المبني أو المقصور مما لا يظهر فيه علامة إعراب.

٨- بعض المواضع التي ترخص في اللبس فيها وقع فيها خلاف بين النحويين،مما يدل علىٰ أنه لا يتوسع في إطلاق هذه المقولة، فهي ليست من المسائل المجمع عليها، وتقديم علة أخرىٰ إذا وجدت أولىٰ من التعليل باغتفار اللبس.

الباحث.

قائمة المراجع

١-**ارتشاف الضرب،تحقيق وشرح ودراسة**: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- **الأشباه والنظائر**، السيوطي عبد الإله نبهان -غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م

٣- **الأصول في النحو**، ابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان -بيروت.

٤- **إعراب القرآن**، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ

٥- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**، الرعيني الغرناطي، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرىٰ (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٦- **ألفية ابن مالك**، الناشر: دار التعاون.

٧- **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة،الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت.

٨- **أوضح المسالك إلي شرح ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩ م.

٩-**البسيط في شرح الجمل**، لابن أبي الربيع، تحقيق:عياد بن عيد الثبيتي/ دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٦ م.

١٠ - **البيان والتبيين**، الجاحظ،الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣هـ.

١١- **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

١٢- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق، باقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – السعودية، ط١، د ت.

١٣- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**،الدماميني،تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدىٰ،بيروت،١٩٨٣م.

١٤- **التعليقة على كتاب سيبويه**، الفارسيّ المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٥- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

١٦- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، الناشر: دار الفكر- بيروت، د ط، د ت.

١٧- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، ضبطه وصححه ووضع حواشيه، خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية،بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.

١٨ - **حاشية الصبان على شرح الأشمونى** لألفية ابن مالك، الصبان،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، -١٩٩٧م.

١٩- **حاشية على شرح قطر الندى**، للألوسي، المجلد العربي، القاهرة، الأزهر.

٢٠- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م.

٢١ -**الخصائص**، ابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٢-**ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، جمع وتحقيق: شاكر العاشور،الناشر: ساعدت وزارة الإعلام علىٰ نشره.

٢٣- **سر الفصاحة**، ابن سنان الخفاجي،الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م .

٢٤- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٥- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.

٢٦-**شرح التسهيل**،ابن مالك،المحقق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٧-**شرح المفصل**، ابن يعيش،الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.

٢٨- **شرح شافية ابن الحاجب**،لرضي الدين الاستراباذي،تحقيق: الأستاذ. محمد نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية ١٩٨٢م.

٢٩- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، الجوجري،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٣٠- **شرح كافية ابن الحاجب**،لرضي الدين الإستراباذي تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.

٣١-**شرح كتاب الحدود في النحو**، الفاكهي، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٢- **شرح كتاب سيبويه** للرماني، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار،دار عمار، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٢١ م.

٣٣-**الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**، الطوفي الحنبلي،تحقيق الدكتور محمد بن خالد الفاضل،مكتبة العبيكان،١٤١٦ه.الطبعة: الأولىٰ، ١٩٧٢ م.

٣٤-**علل التثنية**، ابن جني، المحقق: الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر،

٣٥-**الكتاب**، سيبويه المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، هـ-١٩٨٨م.

٣٦-**الكناش في فني النحو والصرف**، لأبي الفداء،دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية – بيروت، د ط، ٢٠٠٠م.

٣٧- **مجالس العلماء**، الزجاجي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، لطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.

٣٨-**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي،المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

٣٩- **المسائل السفرية**، ابن هشام، تحقيق:حاتم صالح الضامن،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروتالطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٠- **معاني القرآن وإعرابه**، الزجاج،المحقق: عبد الجليل شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

٤١- **معاني القرآن**، النحاس، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرىٰ - مكة المرمة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

٤٢-**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، تحقيق وشرح: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت،الطبعة: الأولىٰ سنـ ١٤٢١ ـة هـ.

٤٣-**المقاصد الشافية، الشاطبي** تحقيق: محمد إبراهيم البنا،،وآخرين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٤٤-**المقتصد في شرح التكملة**، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الدويش، جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية،ط١، ٢٠٠٧.

٤٥-**المقتضب**، المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

٤٦-**الممتع الكبير في التصريف**، ابن عصفور الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٩٩٦م.

٤٧-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١.	**المقدمة**	٤٤٢
٢.	**المحور الأول: بين الفرار من اللبس والترخص فيه**	٤٤٤
٣.	**المحور الثاني: بين الإجمال والاشتراك والإلباس**	٤٤٧
٤.	الإجمال	٤٤٧
٥.	الاشتراك	٤٥١
٦.	الإلباس	٤٥٦
٧.	ترخيص سيبويه في اللبس	٤٥٧
٨.	**المحور الثالث: مواضع الترخص في اللبس**	٤٦١
٩.	قصد الإلباس	٤٦١
١٠.	يترخص في اللبس إذا لم يتغير المعنىٰ	٤٦١
١١.	يغتفؤ اللبس في الفضلات ولا يغتفر اللبس في العمد	٤٦٢
١٢.	يحتمل العلم باللبس	٤٦٧
١٣.	يغتفر اللبس في اللهجة	٤٧١
١٤.	الفرار من الثقل أولىٰ من الفرار من اللبس	٤٧٢
١٥.	يغتفر اللبس في القليل، ولا يغتفر في الكثير	٤٧٣

م	الموضوع	الصفحة
١٦.	العرب لا تنتقض أصولها للبس يعرض	٤٧٥
١٧.	إعمال القياس أولىٰ من الفرار من اللبس	٤٧٦
١٨.	يترخص في التصريف أكثر منه في التركيب	٤٧٧
١٩.	باب المبني للمجهول	٤٧٧
٢٠.	باب النسب	٤٨١
٢١.	باب التصغير	٤٨٤
٢٢.	**نتائج البحث**	٤٨٧
٢٣.	**قائمة المراجع**	٤٨٩
٢٤.	**فهرس المحتويات**	٤٩٤